

جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب إتفاقية بازل على أداء البنوك "دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"

Impact of Applying Basel Capital Adequacy Requirements on Bank Performance "Case Study of Jordanian Commercial Banks"

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

إعداد:
حكيمة غلامي

إشراف:
أ.د. علي المقابلة

آب 2010

أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب إتفاقية بازل على أداء البنوك
"دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"

Impact of Applying Basel Capital Adequacy Requirements on Bank Performance
"Case Study of Jordanian Commercial Banks"

إعداد:

حكيمة غلامي

إشراف:

أ.د علي المقابلة

- أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ علي المقابلة.............................مشرفًا ورئيسًا

أستاذ العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك.

الأستاذ وليد حميدات.............................. عضوًا

أستاذ الإقتصاد، جامعة اليرموك.

الأستاذ تركي الحمود...................................عضوًا

أستاذ المحاسبة، جامعة اليرموك.

الدكتور محمد محمود العجلوني............................عضوًا

أستاذ مشارك العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك.

الإهداء:

إلى من زرع بي حب الله وإخلاص النية في طاعته...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة ويمهد لي طريق العلم

والدي العزيز حفظه الله

إلى من رضا الله في رضاها وما توفيقي إلا بدعائها ...إلى ينبوع الصبر وبسمة الحياة... إلى رمز التفاني والأمل

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها...إلى من عرفت معها معنى الحياة

أختي الغالية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله...إلى من آثروني على أنفسهم وزرعوا التفاؤل في دربي

إخوتي الأعزاء

إلى من تحلّين بالإخاء وتميّزن بالوفاء...إلى من معهنّ سعدت، وبرفقتهنّ في دروب الحياة الحلوة والمرة سرت...إلى من أحببتهن وأحببنني وسأفتقدهن

صديقاتي

إلى بلدي الجزائر وبلدي الثاني الأردن

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

بســم الله الــرحــمــن الــرحــيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

صدق الله العظيم { النمل: 19 }

الحمد لله عدد خلقه و رضا نفسه و زنة عرشه و مداد كلماته حمدا كثيرًا طيبا مباركًا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن من عليّ بكرمه لإتمام هذا العمل المتواضع و الصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعد:

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور علي المقابلة على نصائحه القيّمة و متابعته المتواصلة التي كانت حصيلتها هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة والذين لم يبخلوا بعلمهم و جهدهم من أجل إثراء هذا العمل.

وأتقدم بالشكر إلى زميلاتي وكل من ساعدني وقدم لي الدعم و المساندة في سبيل إنجاز هذا العمل.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

(الملخص)

أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب إتفاقية بازل على أداء البنوك "دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"

إعداد: حكيمة غلامي

إشراف: أ.د. علي مقابلة

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على أداء البنوك التجارية الأردنية خلال فترتين زمنيتين. الفترة الأولى (2002-2006) والتي تمثل الفترة الزمنية قبل تطبيق معيار بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال، والفترة الثانية (2007-2009) والتي تمثل الفترة الزمنية بعد تطبيق معيار بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال. وذلك لمعرفة ما إذا كان تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II قد أدى إلى التأثير على أداء البنوك التجارية الأردنية.

وتعود أهمية هذه الدراسة نظراً لأهمية مقررات اتفاقية بازل II في العمل المصرفي، حيث أنها سلطت الضوء على أهمية متطلبات كفاية رأس المال في المحافظة على متانة واستقرار أي جهاز مصرفي، علما أن التزام البنوك التجارية الأردنية بهذه المقررات يشكل تحديا كبيرًا في ظل المنافسة التي يشهدها الجهاز المصرفي الأردني.

طبقت الدراسة على عينة تكونت من ثلاثة عشر بنكًا تجارياً أردنياً. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد للبحث في أثر متطلبات كفاية رأس المال في الأداء والذي تم قياسه من خلال مؤشرات: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الفائدة.

وجدت هذه الدراسة أن متطلبات كفاية رأس المال لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول، وهامش صافي الفائدة بعد تطبيق معيار بازل II. كما وجدت أن هناك أثرسالب ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق معيار بازلII.

أوصت الدراسة بضرورة اهتمام السلطات الرقابية بالبنك المركزي الأردني بمتابعة تطبيق مقررات اتفاقية بازل II لكفاية رأس المال في البنوك الأردنية لتحقيق ملاءة واستقرار الجهاز البنكي. كذلك أوصت بضرورة وضع أنظمة محاسبية ملائمة بشأن الربط بين معيار كفاية رأس المال والمخاطر التي تتعرض لها البنوك و تأثيرها على عمليات الرقابة و الأداء المصرفي.

كما أوصت البنوك التجارية بالمحافظة على نسب كفاية رأس المال التي تضمن لها المحافظة على مراكز مالية متينة و زيادة ربحيتها في نفس الوقت.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، بازل II، الأداء ، البنوك التجارية، الأردن.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1- 3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1- 5 فرضيات الدراسة

1-6 منهجية الدراسة

1-7 نموذج ومتغيرات الدراسة

1-8 محددات الدراسة

1-9 هيكل الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

لقد أدى الاتجاه المتزايد نحو العولمة و ما تبعته من حرية إنتقال الأموال إلى تزايد الأزمات المالية وانتشارها في العديد من دول العالم، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الدراسات التي تبحث في أسباب هذه الأزمات المالية. و معظم هذه الدراسات وجدت أن المصارف كانت هي القاسم المشترك لهذه الأزمات سواءًا في الدول النامية او الدول المتقدمة. وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف وإستفحال الأزمات المالية و التي كانت آخرها الأزمة المالية العالمية 2008 التي مازلنا نعيش بتباعياتها.

تزامنا مع هذه الأزمات و تفاقم المخاطر، بدأ التفكير في عمل مشترك بين البنوك المركزية في مختلف دول العالم يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية والمحافظة على متانة واستقرار النظام المصرفي العالمي، وأول خطوة كانت عام 1974م حيث أنشئت "اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على المصارف من مجموعة الدول الصناعية العشر(Group of Ten) والتي سميت "لجنة بازل" (Basel Committee) التي أصدرت أول تقرير لها عام 1988م تحت اسم اتفاقية بازلI (Basel I) ، والذي يعتبر حدثا بارزًا في عالم المصارف المعاصرة بوجه عام وفي العمل المصرفي بوجه خاص. فقد ركز الاتفاق على بعث أهمية متطلبات كفاية رأس المال والتأكيد على ملاءة المصرف باعتبارها ركنا أساسيا في العمليات المصرفية (الزدجالي، 2003).

وبعد سنوات من تطبيق اتفاقية بازل I ومع تزايد التعقيد في العمليات المصرفية ظهرت انتقادات في اتفاقية بازل I و ظهرت الحاجة لإعادة النظر في بنود هذه الاتفاقية، حيث سعت لجنة بازل لوضع إطار جديد وشامل لمتطلبات كفاية رأس المال يتماشى مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العالمية.

وفي عام 2001م تم تعديل الاتفاقية الأولى وإصدارها في إطار جديد أصطلح على تسميته "اتفاقية بازل II "(خوري، 2004). إن اتفاقية بازل II أصبحت تمثل العنصر الرئيسي في التعليمات البنكية التي تضع قواعد رسمية لتنظيم كمية رأس المال لدى البنوك وتحديد الحد الأدنى لرأس المال البنوك لمواجهة مختلف المخاطر. إن التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق نسبة متطلبات كفاية رأس المال(Capital adequacy Requirement Ratio) حسب اتفاقية بازل II يعني في جوهره تحديا بالنسبة لهذه البنوك للمحافظة على نسب أعلى من رأس المال تساعدها على تعزيز صلابة واستقرار نظامها المصرفي.

و من هنا يأتي إهتمام هذه الدراسة باستكشاف أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

1-2 مشكلة الدراسة:

تهدف اتفاقية بازل II (Basel II) في إطار معاييرها إلى بناء أساس صلب للقواعد التنظيمية لكفاية رأس المال والرقابة الإشرافية وإنضباط السوق، وذلك من أجل تعزيز عملية إدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي. وتسعى البنوك التجارية الأردنية دائما إلى التكيف مع التطورات المصرفية العالمية في مجال البنوك ولذلك فإن التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II سوف يترتب عليه تبني إستراتيجيات و توجهات

جديدة من شأنها أن تؤثر على أداء البنوك، لذلك تأتي هذه الدراسة لاستكشاف أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، حيث تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1-ماهو مدى إلتزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات كفاية رأس المال حسب إتفاقية بازل ؟

2- هل يوجد تأثيرلنسبة متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على أداء البنوك التجارية الأردنية؟ ويتفرع من هذا السؤال ثلاثة أسئلة فرعية وذالك على النحو التالي:

1- هل يوجد تأثيرلنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) Capital Adequacy Requirement Ratio على العائد على الأصول (ROA) Return on Assets لدى البنوك التجارية الأردنية؟

2- هل يوجد تأثير لنسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) على العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية؟

3-هل يوجد تأثيرلنسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) على هامش صافي الفائدة Net Profit Margin (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية؟

1-3 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1-التعريف بالمبادئ والمقررات الواردة في إتفاقية بازل I وII كما حددتها السلطات الرقابية المعنية بالموضوع.

2- تقصي مدى إلتزام البنوك التجارية الأردنية في تطبيق متطلبات كفاية رأس المال المقررة في إتفاقية بازل.

3- التعرف على أثر نسبة متطلبات كفاية رأس المال على العائد على الأصول (ROA) لـدى البنوك التجارية الأردنية.

4- التعرف على أثر نسبة متطلبات كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكيـة (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية.

5- التعرف على أثر نسبة متطلبات كفاية رأس المال على هامش صافي الفائدة (NPM) لـدى البنوك التجارية الأردنية.

4-1 أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تلقي الضوء على مدى الإلتزام بمتطلبات كفاية رأس المال في قطاع البنوك الأردني والتي لها انعكاس مباشر على متانة القطاع المصرفي و على درجة المنافسة الموجودة في هذا القطاع. ومع تبني الجهاز المصرفي الأردني لمعـايير اتفاقيـة بـازل الثانيـة لمتطلبات كفاية رأس المال فإن مثل هذه المعايير سوف تفرض مزيداً من المنافسة فـي القطـاع المصرفي.

- إن التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق نسبة متطلبات كفاية رأس المـال يعتبـر ضـماناً لأموال المودعين ويعد من الأمور ذات الأهمية الكبيرة لجمهور المتعاملين مع البنوك التجاريـة لأنه يزيد من ثقة المتعاملين بالبنك التجاري.

- تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي إهتمت بدراسة العلاقة بين متطلبات كفاية رأس المال والأداء المالي للبنوك، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تسمح للسلطات الرقابية العليـا في القطاع البنكي بمتابعة وتقييم تطبيق متطلبات كفاية رأس المال في البنوك التجارية في إطـار عملية الرقابة والإشراف للمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي .

- إن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II يعتبر تحديا للبنوك التجارية في مجال توفير الكفاءات والأنظمة و المعلومات ورؤوس الأموال اللازمة بما سيعود بالفائدة على البنوك التجارية في تحسين ربحيتها وعلى البنك المركزي في تحسين مستوى ملاءة الجهاز المصرفي.

- من جهة أخرى يعتبر قطاع البنوك في الأردن من أكثر القطاعات نشاطا في الاقتصاد، من حيث الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن الاهتمام المنصب على تحليل أداء البنوك يعد امرًا جوهريا من أجل التعرف على العوامل التي تساهم في نجاح هدا القطاع، كون هذا سيؤثر إيجابيًا على الاقتصاد.

5-1 فرضيات الدراسة:

استنادا إلى مشكلة الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

H_1 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك التجارية الأردنية.

H_2 -لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية.

H_3 -لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على هامش صافي الفائدة (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية.

1-6 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث قسمت الدراسة إلى جانب نظري يشمل مراجعة أدبيات الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة، وجانب تطبيقي تم الاعتماد فيه على تجميع البيانات من خلال استخدام التقارير المالية والبيانات والإحصائيات المتوفرة عن البنوك التجارية وتحليلها من خلال نموذج الانحدار المتعدد لبيان أثر المتغير المستقل على المتغير التابع. كما استخدمت الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تمثيل معادلة خط الإنحدار.

1-7 نموذج و متغيرات الدراسة:

1- متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

أولا- المتغير المستقل:

المتغير المستقل في هذه الدراسة هو نسبة متطلبات كفاية رأس المال Capital Adequacy Requirement Ratio (CARR) لدى البنوك التجارية الأردنية.

ثانيا- المتغيرات المحددة:

- الفترة الزمنية (Y) Year.
- حجم البنك (Z) Bank Size.

ثالثا – المتغير التابع:

المتغير التابع هو عبارة عن الأداء المالي للبنوك التجارية، وقد تم قياسه من خلال المؤشرات التالية:

- العائد على الأصول Return On Assets (ROA).
- العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE).
- هامش صافي الفائدة Net Profit Margin (NPM) .

2- نموذج الدراسة:

تهتم هذه الدراسة باستكشاف الأثر ما بين متطلبات كفاية رأس المال و الأداء المالي لدى البنوك لذلك استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لفحص العلاقة مابين المتغير المستقل و المتغير التابع، بالإضافة إلى المتغيرات الوسيطة، و يتكون النموذج من المعادلات التالية:

(1) $ROA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_1$

(2) $ROE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_2$

(3) $NPM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_3$

حيث:

ROA_{it}: العائد على الأصول للبنك i في السنة t.

ROE_{it}: العائد على حقوق الملكية للبنك i في السنة t.

NPM_{it}: هامش صافي الفائدة للبنك i في السنة t.

$CARR_{it}$: نسبة متطلبـــات كفاية رأس المال للبنك i في السنة t.

Z_{it}: اللوغاريتم الطبيعي لمجموع موجودات البنك i في السنة t.

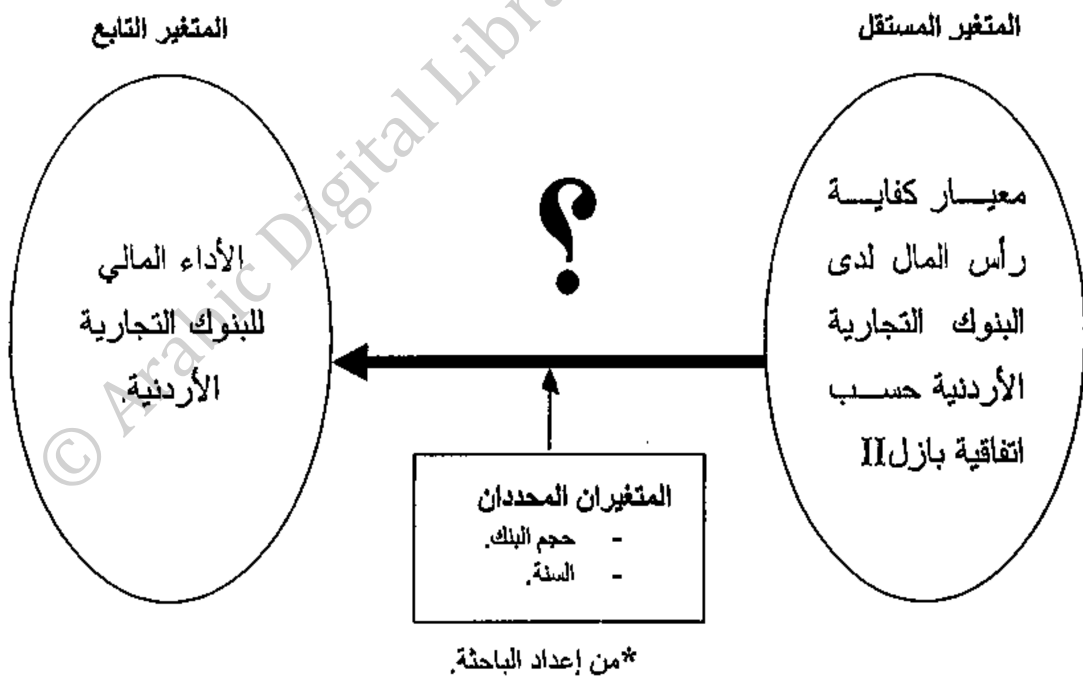
Y_i: هو عبارة عن الفترة الزمنية، وتشمل فترتي الدراسة الفترة الأولى (1-5) 5 سنوات (2002- 2006) والفترة الثانية (1-3) 3 سنوات (2007- 2008) .

α_0: الحد الثابت للمعادلة.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات الانحدار.

ε: معامل الخطأ.

الشكل رقم (1-1): *النموذج المقترح



*من إعداد الباحثة.

1-8 محددات الدراسة:

- اقتصار الدراسة على البنوك التجارية الأردنية المتمثلة في ثلاثة عشر بنكا تجاريا مع اســتثناء البنوك الأجنبية، بالتالي فإن حجم عينة الدراسة صغير مقارنة بالدراسات الأجنبية في هذا المجال.

- نقص المعلومات التي تتعلق بتطبيق معـــايير اتفاقيــة بـــازل II في البنـوك التجاريـة الأردنيـة وصعوبة الوصول إليها.

- إقتصار الدراسة على إستخدام ثلاثة مؤشرات لقياس الأداء المالي (العائدعلى الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الفائدة) وعدم إستخدام مؤشرات أخرى مثل مؤشرات منهجية Capital, Assets, Management, Earning and Liquidity(CAMEL) لقياس الأداء.

1-9 هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة مما يلي: هذا الفصل يمثل الإطار العام للدراسة. الفصـــل الثـــاني، يمثـــل الإطار النظري للدراسة. الفصل الثالث، يمثل مراجعة الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة. الفصل الرابع، يمثل منهجية الدراسة. الفصل الخامس، يمثل التحليل الإحصائي ومناقشة الفرضيات. أما الفصل السادس، فيمثل إستنتاجات وتوصيات الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري

2-1 المبحث الأول: اتفاقية بازل الأولى والملاءة المصرفية(كفاية رأس المال)

2-2 المبحث الثاني: الإطار الجديد لمتطلبات كفاية رأس المال

2-3 المبحث الثالث: الأداء المصرفي

الفصل الثاني

الإطار النظري

2-1 المبحث الأول:

اتفاقية بازل والملاءة المصرفية(كفاية رأس المال).

2-1-1 مقدمة:

سيتم عرض الإطار النظري لهذه الدراسة من خلال مبحثين: يتطرق المبحث الأول لاتفاقية بازل والملاءة المصرفية (كفاية رأس المال)، وأما المبحث الثاني فيتطرق للإطار الجديد لاتفاقية بازل والأداء المالي في البنوك التجارية. يهدف المبحث الأول للتعريف بنشأة اتفاقية بازل من خلال عرض أهدافها وأهم مراحل تطورها، ثم يتناول طبيعة رأس المال المصرفي في إطار اتفاقية بازلI ، وبعد ذالك يتناول متطلبات كفاية رأس المال التي حددتها اتفاقية بازل الأولى، وأخيرا يتم بيان أهم الانتقادات التي وجهت لاتفاقية بازلI .

2-1-2 تعريف لجنة بازل:

تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية Committee on Banking Regulations and Supervisory Practices من مجموعة الدول الصناعية العشرة (Group of Ten) وهي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، لوكسمبورج) في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية (Bank of International Settlements) بمدينة بال، أو بازل بسويسرا، وذالك في

ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها و التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك.

وقد قامت اللجنة بتقديم تقريرها الأول بتاريخ 7 كانون الأول 1987 إلى محافظي البنوك المركزية لمجموعة دول العشرة، والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها وذلك للمصارف التي تمارس الأعمال الدولية.

وقد أقر المحافظون التقرير المذكور وأوصوا بنشره في تاريخ 15 كانون الأول1987 على دول المجموعة لدراسته والتعرف على الآراء بشأنه وذلك خلال مدة 6 أشهر. وقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء وتوصيات، وقدمته لمجلس محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة في يوليو 1988 حيث نوقش وتمّ إقراره باسم (اتفاق بازل) (Basle Accord)، (حماد، 2001، 123، أ)، حيث أقرت معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك (عبد الحميد، 2003، 79).

2-1-3 الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل I :

لقد سعت سلطات الرقابة المصرفية من خلال اتفاق بازل إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تدعيم سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي عن طريق تشجيع سلطات الرقابة المصرفية في الدول المختلفة على تقوية قاعدة رأس المال لدى البنك.

2- إزالة مصدر هام للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة عن تطبيق متطلبات متباينة لكفاية راس المال من السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة (الزدجالي، 2003، 46).

3- وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال الواجب توافرها بالبنوك لمواجهة المخاطر (Conford, 2006, 12).

4- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية.

5- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة، (عمر، 1996، 8).

2-1-4 طبيعة رأس المال المصرفي في إطار اتفاقية بازل I :

لقد سعت اتفاقية بازل I إلى توجيه تعليمات تهدف إلى التأكيد على أهمية عنصر رأس المال في سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، كما سمحت هذه الاتفاقية بدرجة محدودة من حرية التصرف لسلطات الرقابة المصرفية الوطنية في إدخال أو عدم إدخال بعض العناصر في رأس المال الإضافي وذلك حسب التعليمات والقوانين السارية لديها، (خوري، 1993).

2-1-4-1 مفهوم رأس المال ووظائفه في البنك التجاري:

يمكن تعريف رأس المال عموماً بأنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات في أي منشأة (Blum, 1999, 757)، كما يعرف أيضا على أنه مجموع قيمة الأسهم العادية مضاف إليها الاحتياطات التي تمثل أرباحاً متولدة في أعوام سابقة تقرر الإدارة احتجازها (الحسيني والدوري، 2000، 27). ومن المتفق عليه أن هناك مفهومين لراس المال أحدهما يقتصر على رأس المال المدفوع، وثانيهما يتسع ليشمل جميع حقوق المساهمين المعلنة وغير المعلنة، ويمثل رأس المال المدفوع عادة النواة الأولى لموارد المنشأة الذي تبدأ به نشاطها، وتختلف وظيفة رأس المال في البنوك التجارية عنها في المنشآت الاقتصادية غير المصرفية، إذ تنصب المهمة الأساسية لراس المال في

المنشآت غير المصرفية على تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للمنشأة في العمليات الإنتاجية كهدف أولي، ثم حماية حقوق المساهمين قصيرة وطويلة الأجل كهدف ثانوي، لكن الأمر يختلف بالنسبة للبنوك التجارية حيث أن وظائف رأس المال تتمثل فيما يلي:

1- حماية أموال المودعين، حيث يشكل رأس المال خط الدفاع الأول لحماية وتأمين أموال المودعين تجاه أية خسائر أو أية مخاطر قد يتعرض لها البنك، ولا ينظر إلى وظيفة الحماية والضمان لأموال المودعين في حالة التصفية فقط (Liquidation)، ولكن أيضاً للمحافظة على قدرة البنك على أداء التزاماته بتزويده بأصول إضافية. بحيث يستطيع رغم ما يتعرض له من خسائر من ممارسة وظائفه (حنفي وأبو قحف، 2004، 193).

2- الوظيفة التشغيلية، وتبرز أهمية هذه الوظيفة نتيجة للدور الذي تقوم به البنوك التجارية في تنمية الاقتصاد الوطني، لذلك يجب أن يكون البنك قادراً على ممارسة نشاطه، وأن يكون رأسماله كافياً لمقابلة ذلك، خاصة في بداية نشأة البنك يوجد العديد من القوانين والإجراءات للرقابة على أنشطة هذه المنظمات، التي توجب وجود حد أدنى من رأس المال كشرط للحصول على ترخيص بمزاولة النشاط المصرفي (مطر، 2003، 31).

3- شراء الموجودات اللازمة لمباشرة الأعمال المصرفية، ويتم شراء المباني والتجهيزات التي يحتاجها البنك التجاري، حيث لا يمول شراء هذه الموجودات عن طريق الودائع ولكنها تمول عن طريق رأس ماله الخاص.

4- تمثيل المالكين في إدارة البنك التجاري، حيث تعتبر أمراً مهماً في تحديد وانتخاب مجلس الإدارة، كما أنه عنصر أساسي في تحديد كون البنك التجاري ينتمي إلى القطاع الخاص أو القطاع العام أو أنه مختلط بين الاثنين (الراوي، 2001، 290).

2-1-4-2 مكونات رأس المال المصرفي حسب اتفاقية بازل I:

تمّ تعريف رأس المال المصرفي حسب اتفاقية بازل I من خلال تقسيمه إلى شريحتين، الشريحة الأولى (Tier1) أو رأس المال الأساسي (Core Capital)، والشريحة الثانية (Tier2) أو رأس المال التكميلي (Supplementary Capital). وتظهر مكونات كل شريحة على النحو التالي(الشماع، 1990، 48):

أ- رأس المال الأساسي (Core Capital)، ويشمل:

1- حقوق المساهمين الدائمة، وتتضمن رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل إضافة إلى الأسهم الممتازة.

2- الاحتياطات المعلنة (Disclosed Reserves)، وهي الاحتياطات المفصح عنها في شكل احتياطات عامة أو احتياطات أخرى ناجمة عن إسهامات الأرباح المحتجزة.

ب- رأس المال التكميلي (Supplementary Capital)، ويشمل:

1- الاحتياطات غير المعلنة (Undisclosed or Hidden Reserves)، وتتمثل في الاحتياطات التي تدخل في حساب الأرباح والخسائر.

2- احتياطات إعادة تقييم الأصول (Asset Revaluation Reserves)، وهي الاحتياطات التي تنشأ إما عن طريق إعادة تقييم البنك لموجوداته الثابتة التي يستعملها لأعماله العادية، أو عن طريق الزيادة الناشئة من تقييم الأسهم والأوراق المالية (القيمة السوقية والتكلفة النقدية) التي يملكها البنك، ويشترط لقبول هذه الاحتياطات الخاصة بالأوراق المالية والأسهم خضوعها لخصم مقداره (55%) من الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية.

3- مخصصات خسائر القروض (General Loan Loss Provisions)، وهي المخصصات المكونة لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل، ولا تمثل هذه المخصصات تلك المخصصات المكونة لمواجهة ديون محددة، وقد تمَّ تحديدها بنسبة 1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

4- الديون المساندة، وتتضمن أدوات الدين التقليدية من الدرجة الثانية و غير المضمونة (Debentures) والتي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن خمس سنوات، وكذلك الأسهم الممتازة ذات الأجل المحدد والقابلة للاستعادة.

5- أدوات رأس المال الهجينة (Hybrid Debt Capital Instruments)، وتشمل الأدوات التي تجمع بين ضمان حق الملكية والدين مثل الأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ويجب أن تفي بالشروط التالية:

أ- أنها غير مضمونة، ومن الدرجة الثانية، ومدفوعة بالكامل.

ب- أنها غير قابلة للاستعادة بمشيئة حاملها بدون الحصول على الموافقة المسبقة من السلطات الرقابية عليها.

ج- أنها متاحة للإسهام في استيعاب خسائر المصرف.

د- تسمح بتأجيل أعباء خدمتها (الأرباح والفوائد).

وبناءً على ما سبق فإن الحدود المفروضة على رأس المال حسب اتفاقية بازل I تفرض على البنوك الالتزام بما يلي:

1- لا يدرج ضمن الأرباح المدورة الأرباح المعدة للتوزيع.

2- يتم طرح الخسائر المدورة من رأس المال الأساسي.

3- لا تضم الأرباح المحققة لغاية 30 حزيران من كل عام إلى الأرباح المدورة، ولكن تطرح الخسائر المحققة لغاية ذلك التاريخ من رأس المال الأساسي (عبد الفتاح، 57، 1993).

4- يجب أن لا يقل رأس المال الإجمالي الأساسي و رأس المال المساند عن (8%) من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة المرجحة.

5- يجب أن لا يقل رأس المال الأساسي عن (4%) من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة والمرجحة.

6- يجب أن لا يزيد رأس المال المساند عن (100%) من رأس المال الأساسي (سنقراط، 2002).

ولغايات حساب نسبة كفاية رأس المال، تمّ حذف بعض البنود من قاعدة رأس المال، تتمثل هذه البنود فيما يلي:

1- الشهرة وقد استبعدت من رأس المال الأساسي.

2- الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية التابعة.

3- الاستثمار في رأس مال بنك آخر(عبد العزيز، 2003، 96).

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية بازل I قسمت دول العالم الرأسمالي إلى مجموعتين هما:

1- المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة وتضم بدورها مجموعتين:

أ- الدول الأعضاء في لجنة بازل وهي تشمل الدول التالية:

بلجيكا – فرنسا – كندا – ألمانيا الاتحادية – إيطاليا – اليابان – هولندا – السويد – سويسرا- المملكة المتحدة – الولايات المتحدة – لوكسمبورغ.

ب- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنميــة (Organization for Economic Co-operation and Development) (OECD) وهي الدول التــي عقدت ترتيبات إقراضية مع صندوق النقد الدولي وتشمل الدول التالية:

أستراليا – النمسا – الدانمارك – فلندا – اليونان – أيسلندا – ايرلندا – نيوزيلنــدا – النــرويج – البرتغال – المملكة العربية السعودية – تركيا.

2- المجموعة الثانية: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية، وتشمل بــاقي دول العالم بما في ذلك دول الوطن العربي (باستثناء السعودية)، (الهندي، 1993، 29).

2-1-5 متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل I :

يعتبر رأس مال البنك حاجزاً مهماً ضد الخسائر لذلك انصب اهتمام سلطات الرقابة المصــرفية على وضع أنظمة للرقابة عليه، ووضع المقاييس المناسبة حول كفايته بالنسبة إلى الموجــودات، وتعد متطلبات كفاية رأس المال واحدة من أهم أشكال أنظمة الرقابــة علــى رأس مــال البنــك (Bennacear and Kandil, 2007, 73). وفي هذا الصدد جاءت اتفاقية بازلI التي حرصــت على تحقيق متانة الأجهزة المصرفية ومواجهة احتمالية إعسار البنك، وفي هذا الإطار فإن قياس المتانة ارتبط برأس المال، حيث تم وضع نظام قياس عام ومعيار أدنــى لكفايــة رؤوس أمــوال البنوك. وقد تطلب معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازلI من البنوك النشــطة دوليــاً فــي مجموعة العشر بامتلاك نسبة رأس المال يساوي أو أكبر من 8% من مجموع الأصول المرجحة بالمخاطرة (حسان، 2004، 94).

2-1-5-1 مفهوم متطلبات كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية):

إن الكفاءة (Efficiency) تعني الحصول على أعلى النتائج من موارد محددة (تعظيم العائد)، أو تخفيض الموارد للحصول على نتائج محددة، وليس هذا هو المقصود هنا، وإنما المقصود هو ملاءة رأس المال أو ما يعرف بلغة العمل المصرفي بالكفاية (Adequacy)، (الشماع، 1990، 87).

وقد عرف (Balin, 200 , 20) كفاية رأس المال على أنها " قدرة رأس مال المصرف على مواجهة مسحوبات المودعين والدفعات للدائنين في حالات الإعسار والتصفية التي يتعرض لها البنك. ومن ناحية أخرى يرى (Murinde and Yaseen ,2004, 15) أن المصارف تحتاج إلى العمل في ظل نظرة متوازنة مضمونها أن قيمة موجودات المصرف يجب أن تزيد عن قيمة المطلوبات بهامش مناسب يكون داعماً للمصرف يطلق عليه بكفاية رأس المال، إذ يساعد على امتصاص الخسائر التي تنتج عن الإقراض والاستثمار، والأعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها المصارف.

كما عرف (Rime, 2001, 56) كفاية رأس المال بأنها مدى احتمالية إعسار المصرف (The Likelihood of Insolvency)، بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة المصرف.

وما نخلص إليه، أن هناك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم كفاية رأس المال، فمنها من كانت مرتبطة بالمخاطر ومنها من ركز على الأثر البيئي على حسن أداء مصادر البنك ومنها من ربط كفاية رأس المال بعناصر الميزانية، وقد ارتأت الباحثة أن تدرج مفهوماً أشمل (لأغراض الدراسة) يناسب أغراض البحث، حيث تم تعريف كفاية رأس المال على أنها: عبارة عن احتفاظ المصرف بقدر كافي من رأس المال كضمان لمقابلة مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها البنك،

وتقاس كفاية رأس المال هذا بنسبته إلى الودائع أو الموجودات، كمؤشر لقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته (الودائع) غير المتوقعة (Basel Committee, 1999).

2-1-5-2 معيار متطلبات كفاية رأس المال حسب بازل I :

قامت اتفاقية بازلI عام 1988 بتطوير معيار نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة، حيث أعدت طريقة لقياس متانة رأس المال تستند إلى نظام أوزان المخاطرة وتطبق على جميع الفقرات داخل الميزانية العمومية وخارجها. وقد استندت طريقة القياس أساساً إلى المخاطر الائتمانية للطرف الآخر (المقترض)، وقد تركت المقررات للسلطات النقدية حرية شمول مخاطر أخرى غير المخاطر الائتمانية مثل مخاطر سعر الصرف الأجنبي أو مخاطر تقلبات أسعار الفائدة (Jackson et al, 1999, 30).

وينبغي لحساب هذا المعيار تبويب الأصول في مجموعات متجانسة حسب درجة المخاطرة، وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطرة بخمسة أوزان (صفر ، 10% ، 20% ، 50% ، 100%)، وقد اعتمدت نسبة كفاية رأس المال حد أدنى 8% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال من خلال الصيغة التالية:

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال = رأس المال الرقابي/ مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر

حيث أن: رأس المال الرقابي = رأس المال الأساسي + رأس المال الإضافي.

وقد تم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من نهاية عام 1992 . وفيما يخص أوزان المخاطرة وكيفية احتساب الأصول الخطرة، فقد اعتمدت اتفاقية بازلI عند تقييم كفاية رأس المال الأخذ بنسبة المخاطر الموزونة حسب أصناف الأصول وذلك تبعاً لمخاطرها الائتمانية بوصفها أكثر عدالة بين البنوك تبعاً لاختلاف الأنظمة الرقابية التي تتبع لها، كذلك الأخذ بعين الاعتبار تحويل البنود خارج الميزانية إلى داخل الميزانية من خلال ضربها بمعامل تحويل. ويختلف الوزن باختلاف الأصل

من جهة، وباختلاف الملتزم بالأصل (المدين) من جهة أخرى، ومن ذلك النقدية (صفر) والمطلوبات من القطاع العام أو الخاص (100%)، (حماد، 2001، 134-135، أ).

وقد تم تفصيل أوزان المخاطر للموجودات داخل وخارج الميزانية العمومية في البنك التجاري حسب بازلI كالآتي (الشماع، 1990، 105) :

1-أوزان المخاطر للأصول داخل الميزانية، وتضم المجموعات التالية :

أ-المجموعات الأولى للمخاطر (وزن المخاطر فيها 0%) وتشمل ما يلي :

1. النقدية.
2. المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية .
3. المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول (OECD) وبنوكها المركزية .
4. المطلوبات المعززة بضمانات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية في دول (OECD) أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية لهذه الدول.

ب- المجموعة الثانية للمخاطر (وزن المخاطر فيها 0% أو 10% أو 20% أو 50%) وذلك حسب ما يتقرر وطنياً وتضم المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة.

ج- المجموعة الثالثة للمخاطر (وزن المخاطر فيها 20%) وتشمل ما يلي :

1. المطلوبات من بنوك التنمية العالمية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الآسيوي وبنك الاستثمار الأوروبي وكذلك المطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات أوراق مالية صادرة عن تلك البنوك.

2. المطلوبات من البنوك المسجلة في (OECD) والقروض المضمونة من قبل المحلية فيها.

3. المطلوبات من البنوك المسجلة في دول خارج (OECD) والتي تبقّى على استحقاقها أقل من سنة .

4. المطلوبات من مؤسسات القطاع العام للدول غير المسجلة في (OECD)، باستثناء الحكومة المركزية وقروض تلك المؤسسات المضمونة.

5. الفقرات النقدية برسم التحصيل.

د- المجموعة الرابعة (وزن المخاطر فيها 25%)، وتضم القروض المضمونة بالكامل برهانات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض، أو تلك التي تؤجر .

هـ- المجموعة الخامسة (وزن المخاطر فيها 100%) وتشمل ما يلي :

1. مطلوبات القطاع الخاص.
2. مطلوبات البنوك المسجلة في الأقطار خارج (OECD) باستحقاقات متبقية أكثر من سنة .
3. المطلوبات على الحكومات المركزية خارج (OECD).
4. المباني والآلات والمعدات.
5. العقارات والاستثمارات بما في ذلك المساهمات في الشركات الأخرى.
6. أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى.
7. جميع الأصول الأخرى.

2- معامل تحويل الفقرات خارج الميزانية إلى داخل الميزانية وتضم المجموعات التالية:

أ- المجموعة الأولى (وزن المخاطر فيها 0%) وتضم الالتزامات الأخرى مثل التسهيلات الرسمية.

ب- المجموعة الثانية (وزن المخاطر فيها 20%) وتشمل الائتمان والمعاملات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية كالاعتمادات المستندية بضمان الودائع.

ج- المجموعة الثالثة (وزن المخاطر فيها 50%) وتُضم :

1. الفقرات المرتبطة بمعاملات معينة كسندات الأداء وسندات الطلب وحقوق شــراء الأســهم و الاعتمادات المرتبطة بمعاملات معينة.

2. تسهيلات إصدار الأوراق المالية.

3. الالتزامات ذات الاستحقاق لغاية سنة.

د- المجموعة الرابعة (وزن المخاطر فيها 100%) وتضم ما يلي :

1. البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون كالاعتمادات المستندية لضمان القروض والأوراق المالية.

2. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء والمبيعات مع حق العودة التي يتحمل البنك فيها المخاطر.

3. المشتريات المستقبلية للأصول .

3- معامل التحويل لمخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف وهي تضم مجموعتين:

أ-المجموعة الأولى (مدة الاستحقاق أقل من سنة) وهي كما يلي:

1. 0% على عقود أسعار الفائدة.

2. 10% على عقود أسعار الصرف.

ب- المجموعة الثانية (المدة المتبقية للاستحقاق أكثر من سنة) وهي كما يلي :

1. 0.5% على عقود أسعار الفائدة.

2. 50% على عقود أسعار الصرف (عبد الحميد، 2003 ، 90).

3-5-1-2 المعايير التقليدية المستخدمة لقياس كفاية رأس المال :

لم يكن معيار رأس المال وفق ما انتهت إليه اتفاقية بازلI بجديد على الحقل المصرفي الدولي، فقد استخدمت أجهزة الرقابة المصرفية في مختلف دول العالم معايير مماثلة، وكان هدفها جميعاً هو محاولة التوصل إلى معايير مثالية لقياس كفاية رأس مال البنوك ويظهر أهمها على النحو التالي:

1- معيار نسبة رأس المال إلى الودائع :

وتعد هذه النسبة من أقدم المعايير المطبقة من قبل المصارف المركزية على المصارف التي تخضع لرقابتها، وقد اعتمدت معظم المصارف المركزية ما نسبته 15% كمقياس ملائم لمدى كفاية رأس المال، ويؤخذ على هذه النسبة أنها لا تميز بين المصارف وفقاً لحجمها، ولا تأخذ بعين الاعتبار حجم ونوعية الأصول التي توظف فيها الودائع ودرجة مخاطرتها (عبد الفتاح، 1993، 44) .

2- معيار نسبة لرأس المال إلى الأصول :

بدأ استخدام معيار رأس المال إلى إجمالي الأصول بشكل واسع على نطاق المصارف بعد الحرب العالمية الثانية، وهو معيار يأخذ بعين الاعتبار استخدامات الأصول، ويتميز هذا المعيار عن معيار نسبة رأس المال إلى الودائع في أنه يربط رأس المال بالأصول وبذلك يمتص رأس المال أية خسارة كاملة ممكن أن تنشا من جراء توظيف ودائع العملاء. ويعاب على هذا المعيار أخذه لمجمل الموجودات بدون تميز بين الموجودات الخطرة والغير خطرة. (حماد،2001، 125، أ).

3- معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة :

يعتمد معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة على ربط الأصول ذات المخاطر برأس مال البنك التجاري، ويستثنى الأصول غير الخطرة. ويقصد بالأصول ذات المخاطر كل الأصول التي تتحمل مخاطر ائتمانية في المصرف، ويستثنى منها النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي وصافي الودائع بين المصارف التجارية وأذونات الخزينة والسندات التي تصدرها الدولة لاعتبارها أصولاً لا تتحمل مخاطر ائتمانية ومضمونة السداد. كما ويعاب على هذا المعيار أنه لا يأخذ في الاعتبار تباين درجة مخاطر الأصول في المصرف، والتي تختلف تبعاً لطبيعة الأصول التي توظف فيها الأموال (الهندي، 1993، 74) .

2-1-6 انتقادات معيار كفاية رأس المال حسب بازلI :

لقد كشف تطبيق السلطات الرقابية المصرفية لمعيار اتفاقية بازلI عن مجموعة من الجوانب السلبية فيه والتي عرضته لانتقادات عديدة أهمها :

1. ركزت الاتفاقية بصفة رئيسية على مخاطر الائتمان، كما تطورت لتتضمن مخاطر السوق (Market Risk)، إلا أنها أهملت مخاطر أخرى مهمة مثل مخاطر التشغيل (Conford, 2003, 22).

2. قامت الاتفاقية بالتمييز بين أنواع المقترضين، فقد اعتبرت أن الإقراض لحكومات وبنوك دول (OECD) بالإضافة إلى السعودية يعتبر خاليا من المخاطر، أي دون مقابل لرأس المال، في حين أن الإقراض للدول الأخرى ومؤسساتها ينبغي التحوط له بواقع نسبة 8% لكفاية رأس المال (صندوق النقد العربي، 2004، 15).

3. تضع اتفاقية بازلI خياراً واحداً لقياس مخاطر رأس المال (طرق قياس رأس المال) على الرغم من أن طرق القياس تختلف من بنك لآخر.

4. إن تطبيق معيار 8% لكفاية رأس المال مقابل الأصول الخطرة يترتب عليه إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسياً من المشروعات الغير مصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة إذ يترتب عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة (حماد، 2001، 148، أ).

5. لم تأخذ مقررات لجنة بازل عند تحديدها لمعيار متطلبات كفاية رأس المال وضع الأنظمة المصرفية في الدول النامية التي تتميز بصغر حجم بنوكها وضآلة رؤوس أموالها، والصعوبات التي تعترضها في سبيل استيفاء متطلبات كفاية رأس المال (Stubing, 2003).

2-2 المبحث الثاني:

الإطار الجديد لكفاية رأس المال

2-2-1 مقدمة:

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بالإطار الجديد لكفاية رأس المال والذي عرف باسم بازلII، والتطرق لأهم التعديلات المقترحة في هذا الإطار، ثم عرض مفهوم ومؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، بالإضافة إلى عرض نظرة عامة عن مدى التزام الجهاز المصرفي الأردني بمتطلبات اتفاقية بازل لكفاية رأس المال.

2-2-2 الإطار الجديد لاتفاقية بازل (بازل II) والتعديلات المقترحة:

لقد تعرض اتفاق بازل I للعديد من الانتقادات بسبب تركيزه على مخاطر الائتمان وإهماله للمخاطر الأخرى، وعلى الرغم من توسيع الاتفاق عام 1996 ليشمل مخاطر السوق التي تتحملها البنوك في عملية حساب كفاية رأس المال، إلا انه ظهرت مخاطر أخرى نتيجة لتأثر النظام المصرفي العالمي بتسارع العولمة المالية. بالإضافة إلى ذلك ظهرت بعض المشاكل الخاصة بالدول النامية في أعقاب الأزمة المالية التي تعرضت لها دول شرق آسيا في عام 1997، وقد أدى ذلك بلجنة بازل للعمل على تطوير اتفاقية بازل حيث لم تعد تقتصر على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك بل نادت بضرورة خلق مجموعة من القواعد والمبادئ لتنفيذ الرقابة على البنوك لمواجهة المخاطر المصرفية (الشماع، 2006، 20)، فأصدرت عام 1997 مجموعة من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة Core Principles for Effective Banking

Supervisory. كما قدمت في يونيو 1999 مشروع المقترح الجديد والذي عرف باسم اتفاقية بازل II، حيثُ تمَّ الإعلان عن الوثيقة الاستشارية للاتفاقية الجديدة في كانون الثاني عام 2001، وبعد ذلك تمَّ إصدار الاتفاقية مع بداية عام 2002، ولكن قد تمَّ تأجيل التطبيق النهائي لاتفاقية بازل II حتى عام2007 (حشاد، 2004، 45).

إن اتفاقية بازل II ليست فقط مجرد تنقيح أو ضبط لاتفاقية بازل I بقدر ما هي تبنسي نظرة جديدة للتعامل مع المخاطر وما يستوجب ذلك من تغيير في أساليب إدارة البنوك والرقابة عليها، ويتم ذلك من خلال التوافق بين متطلبات كفاية رأس المال والنظم الحديثة لإدارة المخاطر والالتزام بالإفصاح (السعيد، 2004، 3).

2-2-2-1 خصائص اتفاقية بازل II:

يمكن تلخيص أهم الخصائص اتفاقية بازل الجديدة بما يلي:

1- استخدام الاتفاق ثلاث أعمدة داعمة من أجل التقريب في المفهوم بين رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي.

2- إعطاء نظرة متكاملة للمخاطر: لقد جاء التعديل الجديد حسب اتفاقية بازل II منطلقاً من فكرة أوسع للمخاطر تتجاوز مخاطر الائتمان لإدخال الأنواع الأخرى من المخاطر وبخاصة مخاطر التشغيل، زيادة على أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك (خوري، 2004، 20).

3- حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر: لقد غلب على تقدير المخاطر في اتفاقية بازل I التقدير التحكمي الأقرب إلى التقدير الإداري. فالقروض الممنوحة لدول وبنوك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كانت خالية من المخاطر وما عداها يخضع لنسبة (8%)، وهكذا

فإن هذه الطريقة المستعملة لتقدير المخاطر أشبه بعملية حسابية بعيدا عن تقدير السوق لهذه المخاطر. لكن مفهوم المخاطر حسب اتفاق بازلII هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق أي أن هناك مزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر.

4- إلغاء التمييز مع زيادة المرونة: جاء اتفاق بازل II متجهاً إلى الاستناد بدرجة كبيرة إلى تقدير السوق للمخاطر وبالتالي فإنه عمد إلى إلغاء التميز بين دول (OECD) والدول الأخرى، وقد أعطى الإطار الجديد مرونة أوسع للبنوك في اختيار المناهج والأساليب لتطبيق معايير كفاية رأس المال الجديدة وذلك مراعاة لظروف الدول والبنوك (صندوق النقد العربي، 2004، 22).

2-2-2-2 التعديلات التي أجريت على إتفاقية بازل I:

إن تطور اتفاقية بازل من عام 1988 حتى عام 1999 تمَّ من خلال عدة تعديلات، يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية:

1-تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال:

في نيسان 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك. وتتعلق مخاطر السوق بظروف ودرجات عدم التأكد عند حساب العوائد الناشئة من تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والتغيرات في السيولة، وتقلبات العوائد عند التفاعل في المشتقات المالية. وقد وضعت لجنة بازل في هذا الإطار خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، حيث تختلف هذه النماذج من بنك إلى آخر، كما اقترحت بعض المؤشرات الكمية والنوعية لكي تستخدمها البنوك عند استعمال نماذجها الداخلية فيما يتعلق بمخاطر السوق. ومن أهمها:

1- ضرورة حساب المخاطر يومياً.

2- استخدام معامل ثقة $\leq$ 99%.

3- استخدام حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول، على أن يشمل النمـــوذج فترة مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل.

كما تضمنت هذه التعديلات أسلوب تغطية رأس المال لمجموعة من المخاطر:

أولاً: تغطية المخاطر الائتمانية لكافة عناصر الأصول والالتزامات العرضية والمراكـز الآجلـة بغرض الاستثمار طويل الأجل وفقاً للأسلوب المتبع طبعاً لما جاءت به اتفاقية بازل I.

ثانياً: تغطية مخاطر أسعار الفائدة في السوق وهي تلك المخاطر الناتجـة عـن تقلبـات أسـعار العناصر المشار إليها في حالة اقتناء البنك لها.

ثالثاً: تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف في كافة مراكز العملات المفتوحة حاضرة أو آجلـة وكذلك مراكز المعادن النفيسة والسلع بحيث يتوافر رأس المال يعادل 8% من إجمالي الفائض أو العجز في مراكز عقود التعامل في الذهب والبلاتين والسلع ومراكز العمـلات الأجنبيـة (عبـد الحميد،2003، 97-100).

2- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتحديد طرق القياس:

أشارت التعديلات التي جرت من عام 1996 إلى 1998 إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقاً لمحددات معينة بالإضافة إلـى الشـريحتين المعمول بهما في اتفاقية بازل I. ومن ناحية أخرى تضمنت مقترحات اللجنة طرقـاً إحصـائية نمطية (Standardized Methods) منها ما تتبعه البنوك التي تتعامل في عقود المشتقات علـى مستوى كبير، ومن هذه الطرق ما يسمى بمقياس إدارة مخاطر التعامل فـي عقـود المشـتقات، بالإضافة إلى بعض المقاييس الكمية والنوعية والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- نماذج قياس القيمة المقدرة للمخاطر Value at Risk Models (VaR) : حيث تصمم هذه الطرق لتقدير الخسائر المحتملة في صافي المراكز المفتوحة اعتماداً على التحليل الإحصائي لتقلبات الأسعار اليومية خلال مدة سنة سابقة على الأقل ويراعى عند التعامل مع نموذج (VaR) العديد من العوامل أهمها:

1- ألا تقل فترة الأسعار والمراكز الفعلية عن سنة.

2- لا تقل مدة الاحتفاظ بالمركز مفتوحاً عن عشرة أيام على الأقل.

3- مراعاة معامل ثقة لا يقل عن 99%، وكلما زاد مقدار ذلك المعامل كلما زادت قيمة رأس المال المطلوب.

4- إجراء اختبارات من فترة لأخرى لاختبار دقة التقديرات أي محاولة تصور حدوث أزمات.

ب- المقاييس الكمية (Quantitative Methods)، والتي تتلخص فيما يلي:

1- ضرورة تقدير نموذج (VaR) يومياً.

2- فترة متابعة تقلبات الأسعار سنة على الأقل.

3- تحديد قاعدة البيانات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو عندما تحدث تغيرات حادة في السوق باستخدام معامل ثقة 99%.

ج- المقاييس النوعية (Qualitative Methods)، وتتضمن ما يلي:

1- وجود وحدة مستقلة لرقابة المخاطر بالبنك تصور تقارير دورية ترفع للإدارة العليا.

2- إجراء مقارنة بين التقديرات المحتملة الناتجة من حساب (VaR) ومقدار الخسائر الفعلية .

3- مشاركة الإدارة العليا في عملية إدارة المخاطر يومياً.

4- تكامل الطرق المتبعة مع عملية إدارة المخاطر يومياً.

5-مراجعة مستقلة لنظم إدارة المخاطر على أساس دوري مرة كل سنة على الأقل.

3- تعديلات منهجية وتنظيمية متصلة بمتطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية:

حيثُ ترى لجنة بازل أنه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطر يعبر عن كل المخاطر السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطر باستخدام منهج واحد، أما البنوك التي تحرز تقدماً نحو إيجاد نماذج شاملة فإن اللجنة تسمح لها على أساس انتقالي باستخدام خليط من النماذج الداخلية (عبد العزيز،2003، 78).

4- تعديل تعريف رأس المال:

لقد سمح للبنوك وفقاً للتعديلات الأخيرة بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة (Tier3) لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من المخاطر السوقية، وعند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في(12.5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، وبالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الطبقة الأولى والثانية الذي تمّ إقراره في الاتفاقية الأولى، زائد عناصر رأس المال من الطبقة الثالثة (Walter, 2006, 39).

وهكذا تصبح القاعدة المستخدمة في ظل أخذ المخاطر السوقية كالآتي:

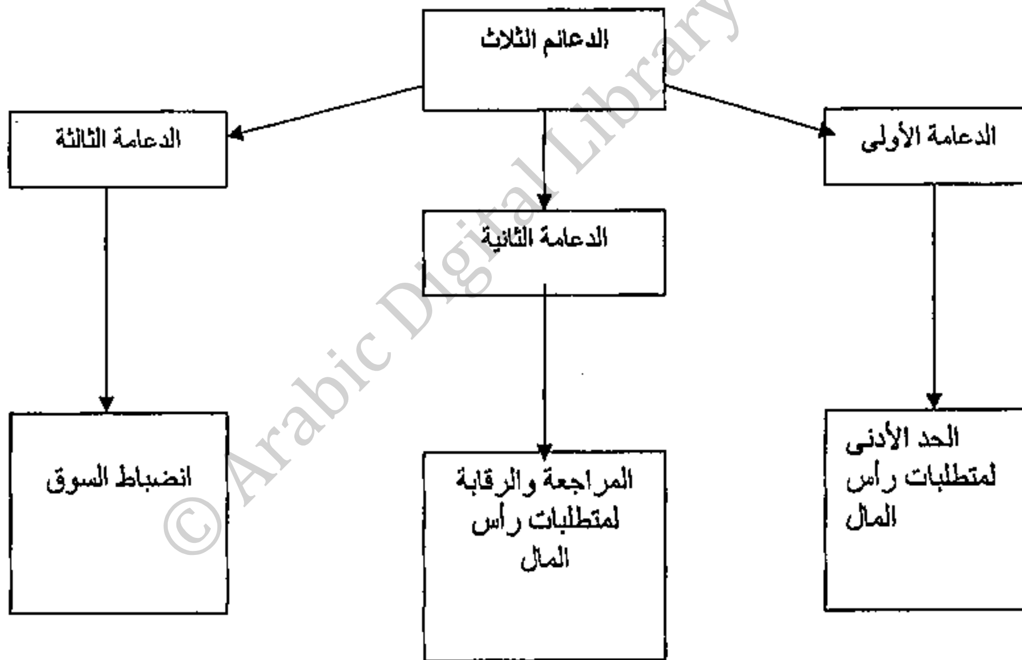
$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + (مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5)} \geq 8\%$$

ويعني ذلك أن الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة زائد (مقياس المخاطر السوقية × 12.5) يجب أن تكون أكبر من إجمالي رأس المال بـ12.5 مرة على الأكثر.

2-2-2-3 الدعائم الأساسية لمعيار كفاية رأس المال حسب بازل II :

لقد تم تصميم الإطار الثاني لاتفاقية بازل بشكل يضمن التعامل مع التعقيدات والتغيرات الجديدة التي طرأت على النظام المصرفي الدولي، ولتحسين جودة متطلبات رأس المال حتى تعكس الوزن الحقيقي للمخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك والاستمرار في عملية تحسين معدلات الأمان والمتانة المتعلقة بالنظام المالي. وقد ارتكز الإطار الجديد لاتفاقية بازل II على ثلاثة دعائم أساسية كما هي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-I): الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل II



المصدر: من إعداد الباحثة.

وقد ركزت الاتفاقية على ضرورة تفاعل هذه الدعائم الثلاثة لتحقيق فاعلية إطار رأس المال الجديد، فلا يكفل تحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال تحقيق وتدعيم الثقة والسلامة للنظام المصرفي، لذلك لا بد من المزج بين إدارة فعالة لإدارة البنك وانضباط السوق وكذلك الإشراف والمراقبة. وسنتعرض إلى هذه الدعائم الثلاثة بشئ من التفصيل كالآتي:

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirements):

يرتكز الإطار الجديد لكفاية رأس المال على المبادئ التي أرستها اتفاقية بازل لعام 1988 فيبقي على النسبة المعمول بها وهي 8%، إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولاً في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بحيث يقدم المقترح الجديد طرقا ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر. هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسة وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل، ومخاطر السوق.

وعلى هذا الأساس يتم حساب معدل كفاية رأس المال كالآتي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + (مقياس المخاطر السوقية × 12.5)}} \geq 8\%$$

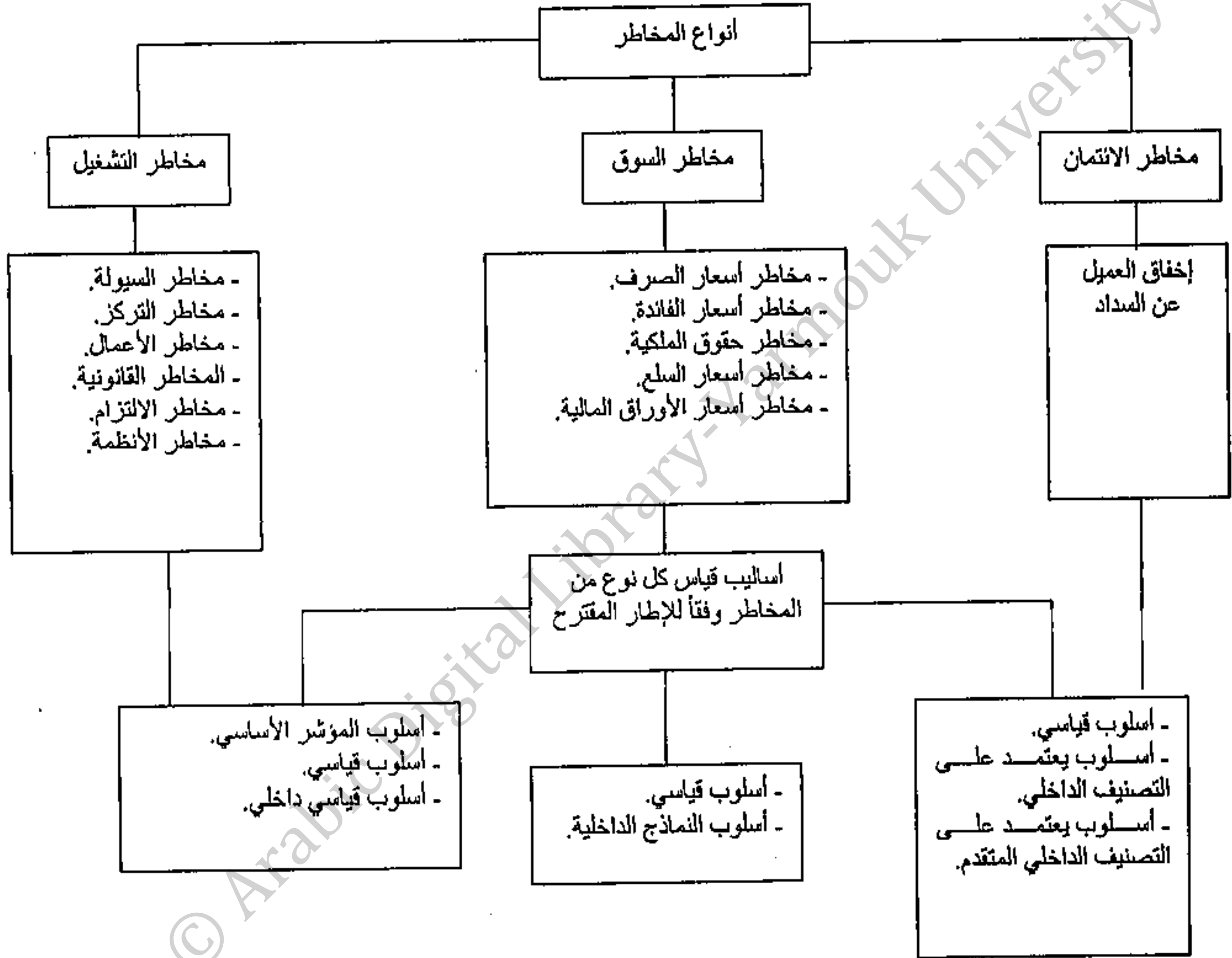
وتقوم هذه الدعامة على عنصرين أساسيين هما:

1- إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان بالاتفاقية الأولى.

2- استحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، وذلك بجانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق المتضمن في الاتفاقية الأولى (Gosh, 2003, 147).

وقد صنفت هذه الاتفاقية المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسة كما حددت الاتفاقية سبل معالجة المخاطر بالطرق الضرورية وذلك حسب الحاجة إليها كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): تصنيف المخاطر وطرق قياسها وفق اتفاقية بازل الثانية



المصدر: السيسي، صلاح الدين ، (2005) ، ص 122 .

-أنواع المخاطر وطرق قياسها حسب اتفاقية بازل II :

1-المخاطر الائتمانية: تنشأ مخاطر الائتمان عن الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة المدين على دفع الفائدة أو أصل الدين، أي التأخر في الدفع أو عدم الدفع إطلاقا، مما يؤدي إلى مشاكل في التدفقات النقدية تؤثر سلبا على أعمال البنك (صادر، 2003، 43).

وبالنسبة لمخاطر الائتمان قد حددت لجنة بازل للبنوك تطبيق ثلاث طرق قياس:

-طريقة المنهج المعياري(Standardized Approach): وفقا لهذا المدخل فإن أوزان المخاطر الائتمانية تعتمد على مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية والتي يجب أن تتوافر فيها عدة شروط ، ومن أهم هذه الشروط أن تتمتع هده المؤسسات بالموضوعية والاستقلالية، والشفافية و المصداقية والاعتراف الدولي، وعند قياس مخاطر الائتمان وفق هذا المدخل فإن الملتزم بالدين يجب أن يكون خاضعا للتقييم من قبل إحدى مؤسسات التقييم مثل (Standard and Poor's, Fitch, Moody's).

-طريقة منهج التصنيف الداخلي (Internal Rating Based Approach): ينقسم المنهج المبني على التصنيف الداخلي إلى أسلوبين:

1-الأسلوب الأساسي.

2-الأسلوب المتقدم.

يعتمد هدا المنهج على تقييم سيادي للدولة التي يقع بها البنك باستعمال نظم تنقيط داخلية مع اشتراط موافقة الجهات الرقابية والالتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقبة هذه النظم. وفي الأسلوب الأساسي يقوم المراقبون الوطنيون التابعون للسلطات الرقابية بوضع تقديراتهم الخاصة لمخاطر الائتمان، بالإضافة لتقديرات البنك، أما في الأسلوب المتقدم، فإن البنك ينجز جميع التقديرات لمخاطر الائتمان لوحدة.

وقد تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (0%، 20%، 50%، 100%، 150%)، إضافة لما سبق فإن اتفاقية بازل الثانية تقدم أسلوباً خاصاً لمعالجة عملية التو ريق كأحد أساليب إدارة المخاطر والتي لم يتم التطرق إليها بالكامل في الاتفاقية الأولى (بودي و بوحفص، 2004، 21).

ويقصد بالتوريق تحويل الملكية أو المخاطر الائتمانية للبنك إلى أطراف أخرى، وتكمن أهمية التوريق في كونه أسلوبا فاعلا لإعادة توزيع المخاطر ــ بصفة عامة ــ و في مواجهة المخاطر التشغيلية بصفة خاصة،أي أنها تساهم في تنويع المخاطر ودعم الاستقرار المالي للبنوك (Sunil, 2008, 115).

2-مخاطر السوق: وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة و التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع. وقد أقرت لجنة بازل عام 1995 العمل على تغطية مخاطر السوق من خلال إضافة شريحة ثالثة لرأس المال، حيث يتم قياس رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر وفقا لطريقتين:

أ- طريقة المنهج المعياري(Standardized Approach).

ب- طريقة منهج النماذج الداخلية (Internal Rating Approach).

وقد بدأ تطبيق هاتين الطريقتين من قبل البنوك مع نهاية سنة 1997. وهي تعتمد على طرق إحصائية(Value at risk models) معقدة تتطلب درجة عالية من مستوى الأداء في البنوك ولذلك ينحصر تطبيقها بصفة شبه كلية على البنوك النشطة دوليا (حشاد، 2004، 67).

3-مخاطر التشغيل: والتي تعرفها لجنة بازل على أنها "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية"، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية (Basel Committee, 2006).

وتقترح الاتفاقية الجديدة ثلاثة طرق بديلة لقياس هذا النوع من المخاطر وهي:

أ-طريقة المؤشر الأساسي(Basic Indicator Approach): وهي طريقة تستند إلى مؤشر معين يستخدم لقياس مخاطر التشغيل.

ب-طريقة الأسلوب النمطي(Standardized Approach): وهي تستند إلى تقسيم أنشطة المصرف إلى مجموعات مختلفة وتحديد المخاطر التشغيلية لكل منها.

ج-طريقة أساليب القياس الداخلي المتقدم (Internal Measurement Approach): تعتبر من أكثر الأساليب حداثة وتقدما لقياس مخاطر التشغيل (عبد العزيز، 2004، 5).

- **الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال(Supervisory Review)**: تقوم الركيزة الثانية والمتعلقة بالمراجعة الرقابية على مجموعة من المبادئ التي تأكد حاجة البنوك لإجراء تقديرات لكفاية رأس المال بما يتوافق مع طبيعة المخاطر، وعلى حاجة المشرفين لمراجعة التقديرات و الاستجابة لها، وتهتم هذه الركيزة بدور السلطات الإشرافية في الرقابة على البنوك التي تتبعها من حيث التأكد من سلامة الطرق التي تتبعها لقياس المخاطر التي تتعرض لها والتأكد من متانة رأس مال البنك (شلبي، 2005، 17)، فعملية المراجعة الرقابية لا ترتبط فقط بالتأكد من كفاية رأس مال البنك، ولكن تتعدى ذالك إلى تشجيع البنوك على تطوير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يقوم المشرفون بتقييم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات الرأسمالية المرتبطة بمخاطره و التدخل عند الحاجة، وتعتبر المراجعة الرقابية أداة مهمة حيث تعطى للمشرفين الحق في التدخل وطلب زيادة رأس مال المؤسسات المالية ذات المخاطر الأعلى عن مثيلاتها (Photiades, 2003, 156)، وهناك أربعة مبادئ أساسية لعملية المراجعة الرقابية وتتمثل فيما يلي (الشاهد،2003، 26):

المبدأ الأول: يتعين قيام البنك بعملية تقييم شاملة لمدى كفايةماله المال وتناسبه مع حجم وطبيعة المخاطر التي يواجهها.

المبدأ الثاني: ينبغي على المراقبين أن يقوموا بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك بشأن كفاية رأس المال بالإضافة إلى قدرتها على الإشراف وضمان التزامها بمعدلات رأس المال وينبغي على المراقبين أن يتخذوا ما يرونه من إجراءات رقابية في الحالات التي تستلزم ذلك.

المبدأ الثالث: ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا قيام البنوك بتحقيق مستويات من رأس المال أعلى من الحدود الدنيا الواجب الاحتفاظ بها، وأن يكون لهؤلاء المراقبين القدرة على مطالبة البنوك بتوفير أية احتياجات إضافية مطلوبة من رأس المال.

المبدأ الرابع: ينبغي على المراقبين التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس مال البنك عن الحدود الدنيا الواجب الاحتفاظ بها، ولهم أن يطلبوا اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج جوانب القصور، حيث يتم استيفاء نسب رأس المال المطلوبة على وجه السرعة.

الدعامة الثالثة: تحقيق الانضباط في السوق(Market Discipline):

تأتي هذه الركيزة استكمالا لما ورد في كل من الركيزتين الأولى والثانية، حيث تهدف الاتفاقية الجديدة إلى دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق عن طريق وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال البنك، وبهذا تساعد هذه الركيزة البنوك والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار، إلى جانب تلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليليها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك (حشاد، 2005، 76). وقد يلجا المراقبون إلى العديد من الطرق القانونية لإلزام البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح، ومنها على سبيل المثال إلزامها بنشر تقارير تكون متاحة للعامة. ويعتمد مدى التزام البنوك بهذه المتطلبات على السلطة القانونية للمراقبين، ومن الأهمية أنه يجب مراعاة ضرورة أن يتماشى إطار الإفصاح المقترح ضمن اتفاقية بازلII مع المعايير المحاسبية المحلية في كل دولة، بمعنى ألا تتعارض متطلبات

الإفصاح في الاتفاقية الجديدة مع معايير الإفصاح المحاسبي الأكثر شمولا والتي يتعين على البنوك الالتزام بها(صندوق النقد العربي، 2006، 12). ويمكن عرض بعض المتطلبات الأساسية للإفصاح كالأتي (Basel Committee,2003, 22):

أولا:متطلبات الإفصاح عن رأس المال:

-الإفصاح عن قيمة الشريحة الأولى من رأس المال وذلك من خلال الإفصاح المفصل لكل بند من بنودها وأية تنزيلات منها.

-الإفصاح عن القيمة الإجمالية للشريحة الثانية والشريحة الثالثة من رأس المال.

-الإفصاح عن أية تنزيلات أخرى من رأس المال.

-الإفصاح عن إجمالي رأس المال الرقابي.

-الإفصاح عن المدخل الذي يستخدمه المصرف لتقييم كفاية رأس المال.

-الإفصاح عن معدل رأس المال الإجمالي ومعدل كفاية الشريحة الأولى من رأس المال.

ثانيا: متطلبات الإفصاح عن حجم المخاطر وطرق تقييمها:

-الإفصاح عن سياسة إدارة المخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر، متضمنا الإستراتيجيات، وهيكل تنظيم إدارة المخاطر وطبيعة وأهداف أنظمة القياس، بالإضافة إلى السياسات المستخدمة لتخفيف المخاطر.

-الإفصاح عن الطرق المستخدمة لقياس كل نوع من أنواع المخاطر ورأس المال المخصص لها.

المبحث الثالث:

2-3 الأداء المصرفي

تكتسب عملية تقييم الأداء المصرفي أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك، لأنها تعتبر عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف ولمواجهته التغيرات والتحديات المستمرة التي يتميز بها، سواءاً على مستوى آليات العمل الداخلي(صيغ تمويل جديدة، تكنولوجيا جديدة...الخ) أو على مستوى البيئة والمحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد...الخ) ، لذلك سوف نتعرض في هذا الجزء إلى مفهوم تقييم الأداء المصرفي وأهميته، ثم نتطرق إلى أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المصرفي.

2-3-1 مفهوم تقييم الأداء المصرفي:

إن مفهوم الأداء المصرفي لا يزال يعتبر مفهوما نسبيا ، فرغم الأدبيات التي تعرضت له، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد له (نعيم وعرمان، 2009، 235). وقد عرف تقييم الأداء على انه "عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المالية المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفئ"(مطر،2003، 32)، كما يعرف أيضا على انه " عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة " (Kumar, 2006 , 85)، في حين يعرف حسب (Hopkins and Hopkins) على انه "استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و المساهمة في إتاحة الموارد وتزويد البنك بفرص الاستثمار"(حماد،81،2001، ب).

2-3-2 أهمية عملية تقييم الأداء المصرفي:

تتمثل أهمية تقييم الداء المصرفي فيما يلي(عبادة، 2008، 165-166):

-تطوير الأداء وتحسين مستوى إدارة النشاط المصرفي.

-التعرف على مدى تحقيق البنك لأهدافه المحددة والمعلنة مسبقا، وهذا يعني ضـــرورة متابعـــة تنفيذها كما ونوعا استنادا لما يتوفر من بيانات عن سير البنك.

-تحديد نتائج القرارات السابقة التي قامت الإدارة بإتخادها في مجالات مختلفة بما يسمح بإدخـــال التغييرات.

-تحديد الأخطاء وتفسير أسبابها لتفاديها مستقبلا.

-تحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسئولة عن تلك الانحرافات مع الأخذ بعين الاعتبـــار كـــل العوامل أو المتغيرات التي أثرت في كفاءة أداء البنك.

3-3-2 المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي:

تختلف مؤشرات قياس وتقييم الأداء المصرفي باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون أن عملية تقييم المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهـــات الرقابيـــة، فقـــد استخدمت عدة مؤشرات لقياس الأداء المصرفي، ولقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة التي قامت بدراسة أداء البنوك على مؤشرات الربحية(نسب الربحية) (Profitability Ratios) لتقييم الأداء المصرفي(Guiliano and Giacomo, 2007, 1138).

-مؤشرات الربحية:

تعد مؤشرات الربحية من المؤشرات المالية الأكثر استخداما لتقييم أداء المصارف، حيث تعكس هذه المؤشرات الأداء الكلي للشركة، لأنها تفحص مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال الموارد المتاحة في توليد الأرباح (Jebnoun, 2005, 42)، لذالك فإننا نجدها تحضي باهتمام المساهمين لأنها تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في المصرف، وهذه الربحية تتحول إلى مزايا للمودعين حيث تزيد من ثقتهم بالمصرف. كذالك فإن المقترضين يجدون منفعتهم إذا كانت نتائج أعمال المصرف مرضية (حنفي،2007، 232).

وهناك عدة مؤشرات أو نسب مالية لقياس ربحية البنوك ومقارنتها مع البنوك الأخرى، وأكثرها استخداما هما المؤشرين، العائد على حقوق الملكية(ROE)، والعائد على الأصول(ROA)، بالإضافة إلى نسبة هامش الفائدة الصافي(NPM)، (Demirgüc and Huizinga, 1999, 389).

أ- العائد على الموجودات Return on Assets (ROA):

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها الشركة من جميع مصادر التمويل الداخلية والخارجية (مطر، 2003، 33)، تعتبر هذه النسبة من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الربحية و تحسب بالمعادلة التالية:

العائد على الموجودات = صافي الدخل /معدل إجمالي الموجودات

ب-العائد على حقوق الملكية(Return on Equity (ROE :

تقيس هذه النسبة العائد المتحقق لأصحاب الأسهم من أموالهم المستثمرة في الشركة، كما انه يقدم صورة حول طريقة ومدى كفاءة استعمال الأموال المقدمة من قبل المساهمين(العامري،2007، 117). ويتم حساب هذه النسب وفقا للمعادلة كما يلي:

العائد على الملكية = صافي الدخل/ إجمالي حقوق الملكية

ج-نسبة هامش صافي الفائدة **Net Profit Margin(NPM) :**

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد إلى الأصول المنتجة في البنك، ويطلق على الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة(هامش الفائدة)، ويفضل أن يكون هذا الهامش موجبا، وإذا كان سالبا فهذا يعني خسارة للبنك (عبادة، 2008، 170).

هامش الفائدة الصافي= صافي الفائدة / مجموع الأصول المربحة

حيث:

صافي الفائدة = الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة

الأصول المربحة=القروض+الإستثمارات+الإحتياطات الثانوية

2-2-4 متطلبات كفاية رأس المال لدى الجهاز المصرفي الأردني:

يتميز النظام المالي والنظام المصرفي في الأردن بالتطور وهذا ما أدى إلى وجود مستوى عالي من الوساطة المالية. يمثل البنك المركزي الأردني السلطة الرقابية المسئولة عن تنظيم ومراقبة العمليات في السوق النقدي والسوق البنكي، وقد أدرك البنك المركزي الأردني ضرورة تطبيق مقررات اتفاقية بازل من خلال الاعتبارات التالية (المدادحة، 2009):

-سياسة البنك المركزي الأردني الرامية إلى تدعيم وتقوية المراكز المالية لمؤسسات الجهاز المصرفي.

-مواكبة التطورات المالية على الصعيد الدولي، باعتبار أن النظام المصرفي الأردني يعتبر منفتحا على النظام المصرفي الدولي.

-إن عدم تطبيق هذه المقررات سوف يؤثر سلبا على علاقات البنوك الأردنية مع البنوك العالمية التي تبنت هذه المقررات.

وقد بدأ البنك المركزي الأردني عملية التطبيق التدريجي لمقررات اتفاقية بازل بعد أن قام بإجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها لتتناسب مع البيئة المصرفية في الأردن، وفي ضوء ذلك فقد قام بإقرار عدة معايير يمكن إجمالها فيما يلي:

1-كخطوة أولى، لقد أقر البنك المركزي الأردني انه يجب على البنوك العاملة في الأردن البدء بتطبيق مقررات اتفاقية بازل اعتبارا من بداية عام 1993.

2-لقد قام البنك المركزي الأردني برفع الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال إلى 12% بعد أن كانت 10% ، على أن تطبق هذه النسبة إبتداءا من شهر حزيران 1997، وهي النسبة المعمول بها حاليا.

3-لقد قام البنك المركزي الأردني بتحديد نسبة رأس المال المدفوع إلى مالا يقل عن 20 مليون دينار أردني لكافة البنوك العاملة في الأردن مع نهاية عام 1997، كما قام برفع نسبة رأس المال المدفوع إلى مالا يقل عن 40 مليون دينار أردني مع نهاية عام 2007.

4-لقد حدد البنك المركزي الأردني نسبة رأس المال إلى الودائع ب 7.5% كحد ادني.

5-لقد حدد نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة بحيث لا تزيد عن 10% من رأس المال.

6-على البنوك التجارية أن تقتطع 10% سنويا من أرباحها الصافية وتخصصها في حساب الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي حتى يساوي هذا الاحتياطي رأس مال البنك.

7-على كل بنك تزويد البنك المركزي الأردني بنماذج نسبة كفاية رأس المال وفقا للتعديلات الأخيرة الخاصة بالدعامة الأولى لمعيار كفاية رأس المال حسب بازلII.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

3-1 مقدمة

3-2 الدراسات الأجنبية

3-3 الدراسات العربية

3-4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3-1 مقدمة:

يهدف هذا الفصل لعرض أهم الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة واهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، و سيتم التطرق إلى هذه الدراسات منة خلال تصنيفها إلى صنفين: الدراسات الأجنبية والدراسات العربية.

3-2 الدراسات الأجنبية:

دراسة بيرجر(Berger, 1995): هدفت هذه الدراسة لفحص العلاقة التي تربط نسبة رأس المال إلى الموجودات مع معدل العائد على حقوق الملكية و ذالك في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (1983-1989)، حيث إستخدمت الدراسة تحليل الإنحدار لدراسة العلاقة مابين رأس المال و معدل العائد على حقوق الملكية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج و أبرزها أن رأس المال يمثل عنصر أمان ذا أهمية كبيرة للبنك التجاري، وهو عامل أمان وثقة بالنسبة للعملاء، وبالتالي كلما زاد رأس المال فإن ذالك يؤدي إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال وبالتالي تزداد ثقة العملاء بالبنك مما يؤدي إلى زيادة الإيداعات لدى البنك التجاري الأمر الذي يؤدي إلى توفير موارد مالية عالية للبنك يستخدمها ويستثمرها، وذلك مما ينعكس إيجابا على إيرادات البنك و بالتالي تزداد الأرباح. وقد توصلت هذه الدراسة أيضا إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة طردية بين نسبة رأس المال إلى الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية وذلك لأن زيادة الإيرادات تؤدي إلى زيادة نسبة رأس المال وهذا ناجم عن احتجاز الأرباح وعدم توزيعها على المساهمين،

مما يزيد من هامش الأمان الناتج عن زيادة كفاية رأس مال البنك، وبالتالي فإن المصارف ذات الملاءة المرتفعة تواجه خطر إفلاس أقل وهذا ما يؤكد أن المصارف ذات رأس المال المرتفع يكون أداؤها أفضل من المصارف التي يكون رأس مالها أقل، وكذا مخاطر رأس المال فيها تقل مقارنة بالمصارف الأخرى.

دراسة جاكسون وآخرون(Jackson *et al.*, 1999): قامت هذه الدراسة باختبار أثر متطلبات رأس المال المقررة في اتفاقية بازل I عام 1988 على السياسة الإئتمانية للبنوك في مجموعة دول العشر(Group of Ten)، و ركزت هذه الدراسة على سؤالين أساسيين : ما إذا كان تطبيق نسبة ثابتة للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال(كفاية رأس المال) قد تدفع بعض البنوك إلى الاحتفاظ بنسب أعلى من رأس المال بخلاف الوضع في حالات أخرى، وما إذا كان أي ارتفاع في نسب رأس المال قد حصل من خلال زيادة رأس المال والتخفيض في عملية الإقراض. وما إذا كانت متطلبات الحد الأدنى من رأس المال قد نجحت في تحديد المخاطر المتعلقة برأس المال البنوك. و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية : إن تطبيق متطلبات رأس المال قد تدفع البنوك الضعيفة مالياً أو التي رأسمالها ضعيف لإعادة رفع نسب رأس المال بطرق سريعة أكثر من أي طرق أخرى، إن التغير في رأس مال البنك وأثره على الإقراض كان مهم جداً، وأنه ليس دائماً الإنخفاض في عملية الإقراض في البنك هو نتيجة لزيادة نسب رأس المال، ليس هناك أي دليل على أن متطلبات رأس المال قد تشجع البنوك في بعض الفترات لزيادة المخاطرة.

دراسة بارث وآخرون (Barth *et al.*, 2004): قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين بعض الممارسات الرقابية والتنظيمية وتطور، أداء، واستقرار الجهاز البنكي. استخدمت هذه الدراسة مسح ميداني (إستبيان) أشرف عليه البنك الدولي لتجميع البيانات المتعلقة بممارسة الرقابة و التنظيم في البنوك و الذي شمل مائة وسبعة دول. ركزت هذه الدراسة على الجوانب

التالية: القيود التنظيمية المفروضة على أنشطة البنوك، تعليمات دخول البنوك الأجنبية، مميــزات تصميم نظام تأمين الودائع، تعليمات كفاية رأس المال، والقوة الإشرافية, جاءت نتــائج الدراســة على الشكل التالي: إن تقييد أنشطة البنك مرتبط سلبيا بتطور واســتقرار البنــك، إن الحــواجز المفروضة على دخول البنوك الأجنبية هي لها علاقة إرتباطايجابية مع ضعف أداء البنوك، كما أنه لا يوجد علاقة ارتباط قوية بين تقييد دخول البنوك وكفاءة هذه البنوك، إن تعليمات تنظيم رأس المال الصارمة ليس لها علاقة إرتباط بشكل مباشر مع تطور البنك، أداءه واستقراره، إن نظــام تأمين الودائع له علاقة إرتباط سلبي قوي مع استقرار البنك، ليس هناك ارتباطاً قوياً بين مؤشرات الرقابة الإشرافية وأداء البنك واستقراره. ومن خلال النتائج ظهــر أن هنــاك إشــارة تحذيريــة بخصوص السياسات الحكومية التي تعتمد بإفراط على الإشراف والرقابة المباشرة على عمليــات ونشاطات البنوك، حيث اقترحت الدراسة السياسات التي تعتمد على: زيادة الإفصاح المعلومــاتي الدقيق، تشجيع مراقبة شركات القطاع الخاص للبنوك (البنوك الخاصة)، وضع حــوافز للــوكلاء الخاصين لممارسة مراقبة الشركات بشكل أفضل لتحسين أداء واستقرار البنوك وتطويرها.

دراسة شيوري وآخرون(Chiuri *et al.*, 2002): حاولــت هــذه الدراســة التــي طبقت في دول الاقتصاديات الناشئة (Emerging Economies) إختبار الفرضية التي تقول أن تطبيـــق متطلبـــات نســـبة كفايـــة رأس المــــال (Capital Adequacy Ratio) في البنوك يؤدي إلى تخفيض عرض الائتمان، وهي الفرضية التي اختبرت من قبــل فــي دول مجموعة العشر (G 10) (Groupe of Ten) حيث ظهر أن أثر تطبيق القيــود التنظيميــة لا يؤدي فقط إلى زيادة تأثير الأزمة على عملية الإيداع والإقراض ولكنه يؤدي إلى تخفيض عرض الإئتمان. تكونت عينة الدراسة من خمس مائة واثنان و سبعون بنكا مدرجًا في خمسة عشر دولة ناشئة والتي قامت بتطبيق متطلبات رأس المال بالموازنات مع معايير الرقابة الفعالة. مــن أجــل

قياس تأثير متطلبات رأس المال على عمليتي الإيداع والإقراض. استخدمت هذه الدراسة نمـوذج دراسة (Peek and Rosengren, 1995). وتوصلت هذه الدراسة إلى ثلاثة نتائج رئيسية هـي :إن تطبيق متطلبات رأس المال قلّص بشكل كبير عرض الإئتمان خاصة في البنوك الأقل رأسمالا (Less-Capitalised Banks)، إن الأثر السلبي كان أكبر في الـدول التـي تفـرض تطبيـق متطلبات رأس المال في أعقاب أزمة مالية أو أزمة صرف.

دراسة باريوس وبلانكو (Barrios and Blanco, 2003): هدفت هذه الدراسة للبحث فيما إذا كانت تعليمات متطلبات رأس المال التنظيمية (كفاية رأس المال) قد تدفع البنـوك للاحتفـاظ بنسب أعلى من رأس المال. حيث ركزت على تحليل فاعلية تعليمات كفاية رأس المال التنظيمي على البنوك التجارية في إسبانيا خلال الفترة من عام 1985إلى عام 1992. قامت هذه الدراسـة بتطوير نموذجين لتفسير سلوك البنوك التجارية عند اختيار نسب رأس المال: نمـوذج السـوق، يوضح أن هناك نسبة رأس مال مثالية (Optimal Capital Ratio) التي ترفع القيمة السـوقية للشركات حيث تعتمد هذه النسبة على مجموعة من المتغيرات (حجم البنك ، السيولة ، التكـاليف التشغيلية ، القروض). النموذج التنظيمي، يوضح سلوك البنك بالشكل التـالي، القـرار المـالي المثالي لهذه الشركات يتضمن وضع نسبة لرأس المال التي هي عبارة عن: مجموع الحد الأدنـى من متطلبات رأس المال التنظيمي و رأس المال المزود الإضافي(Capital Cushion) .توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من أن متطلبات كفاية رأس المال التنظيمية لها تأثير على قـرارات البنك الرأسمالية في البنوك التجارية الإسبانية، فإن متطلبات رأس المال السوقية تعتبـر أفضـل مفسر لطلب رأس المال من طرف البنوك ولذلك فإن متطلبات كفاية رأس المال التنظيمية ليسـت فعالة.

دراسة ديميريجوس وآخرون (Demirgüç-Kunt *et al.*, 2003): قامت هذه الدراسة بتحليل أثر كل من التعليمات التنظيمية في المصرف، التركز في الجهاز المصرفي، التضخم و مؤشرات تطور المؤسسات على هامش الربح الصافي للبنوك. لاختبار أثر تعليمات المصرف ركزت هذه الدراسة على التعليمات الخاصة بدخول المصارف، متطلبات رأس المال، والقيود على أنشطة البنوك. استخدمت الدراسة بيانات ألف وأربع مائة بنك تجاري في اثنين وسبعين دولة تم الحصول عليها من قاعدة بيانات عالمية خلال الفترة من (1995-1999). طبقت هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن : التعليمات الرقابية حول دخول البنوك والقيود حول العمليات البنكية تدفع نسبة هامش الربح الصافي إلى الزيادة، هناك علاقة موجبة بين نسبة التركز المصرفي ونسبة هامش الربح الصافي، إن الزيادة في نسبة التضخم تأثر إيجابيا على نسبة هامش الربح الصافي. زيادة على ذلك فإن التعليمات التنظيمية للمصرف تصبح غير دالة عند سيطرة مؤشرات التقدم المؤسسي وبالتالي فإن التعليمات التنظيمية والرقابية للمصرف لا يمكن أن نختبرها وحدها لأنها تعكس اتجاهات وطنية نحو الملكية الخاصة والمنافسة.

دراسة ماردين و ياسين (Murdine and Yaseen, 2004): حاولت هذه الدراسة تقييم أثر قرارات إتفاقية بازلI حول تعليمات تنظيم رأس المال ومستوى الخطر في البنوك في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Middle East and North Africa (MENA) استخدمت هذه الدراسة نموذج (Simultaneous Equation) من أجل ضبط العلاقة بين خطر محفظة البنك ومعايير رأس المال، كما قد قامت بتطوير نموذج باستخدام Three Stage Least (Squares) (3SLS)، طبق النموذج على البنوك التجارية المتواجدة في إحدى عشر دولة من دول منطقة (MENA) خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 2003. توصلت الدراسة إلى أن

متطلبات رأس المال لها أثر كبير على قرارات نسب رأس المال في البنوك وأن القيود التنظيمية لا تدفع البنوك إلى زيادة رأس مالها، ولكنها تأثر إيجابيا على اختيارها لمستوى المخاطر.

دراسة فورد و ويستن (Ford and Weston, 2004): قامت هذه الدراسة بفحص أداء أسهم البنوك الأوروبية من خلال نسبة الخطر من العائد قبل وبعد تطبيق متطلبات رأس المال المقررة في اتفاقية بازلI عام 1988م. تمت مقارنة أداء البنوك في كل من بلجيكا، الدنمرك، ألمانيا، ايرلندا، إيطاليا، هولندا، اسكندنافيا، سويسرا، والمملكة المتحدة خلال الفترتين: من عام 1980 إلى عام 1988 ومن عام 1992 إلى عام 1996. الفترة الأولى هي الفترة قبل تطبيق مقررات اتفاقية بازل 1988 والفترة الثانية هي الفترة التي تلي تطبيق الاتفاقية . لأغراض الدراسة تم قياس العائد من خلال العوائد الهندسية الشهرية خلال الفترة (Geometric Monthly Returns) ، وتم قياس المخاطر من خلال الانحراف المعياري (StandardDeviation) وشبه الانحراف (Semi-Deviation) للعوائد الشهرية, توصلت الدراسة إلى أن عوائد أسهم البنوك في معظم الدول الأوروبية التي شملتها الدراسة أظهرت انخفاضاً في التقلبات في الفترة التي تلت تطبيق معيار الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، باستثناء البنوك في كل من بلجيكا واسكندنافيا التي شهدت ارتفاع في التقلبات وانخفاض في العوائد مقارنة بالفترة قبل تطبيق مقررات اتفاقية بازل، وبينت هذه الدراسة أن أفضل مستوى من العوائد التي قد ظهرت خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 1988 راجع إلى أن رأس المال في هذه البنوك كان ضعيفاً أو كانت ضعيفة مالياً نسبة إلى الخطر قبل تطبيق معايير رأس المال العالمية.

دراسة لين وآخرون (Lin *et al.*, 2005): هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) في تقييم مؤشر خطر العسر المالي(Insolvency Risk Index (IR والأداء المالي والممثل في العائد على الأصول(Return on Assets (ROA ، والعائد على

الملكية (Return on Equity (ROE، وهـامش الـربح الصـافي (NIM) Net Interest Margin في الجهاز المصرفي في تايوان. شملت هذه الدراسة عينة تكونت من أربعـوين بنكـاً تايوانيا منها أربعة وعشرون بنكاً حكومياً وستة عشر بنكاً خاصاً خلال الفترة مـن عـام 1993 إلى عام 2000 حيث قسمت إلى فترتين: الفترة الأولى قبل تطبيق البنوك لنسبة كفاية رأس المال من عام 1993 إلى عام 1998 والفترة الثانية بعد تطبيق التنظيمات الجديدة لنسـبة كفايـة رأس المال من عام 1999 إلى عام 2000. اهتمت هذه الدراسة بتحليل ثلاثة جوانب: العلاقة بين كفاية رأس المال ومؤشر خطر الإفلاس لدى البنوك، العلاقة بين كفايـة رأس المـال والأداء المـالي، العلاقة بين العسر المالي لدى البنوك والأداء المالي. طبقت هذه الدراسة نموذج الانحدار الخطـي المتعدد. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين كفاية رأس المال ومؤشر خطر العسـر المالي ، ووجود علاقة موجبة بين كفاية رأس المال والأداء المالي ، في حين وجـد أن هنـاك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر خطر الإفلاس و الأداء المالي لدى البنوك.

دراسة باسـيوراس و كوسـميدو (Pasiouras and Kosmidou, 2007): هـدفت هـذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير خصائص البنك (العوامل الداخلية) (نسبة كفاية رأس مال البنك ، نسبة الدخل ، السيولة ، الحجم) وعوامل البيئة المصرفية (عوامل خارجية) (عوامل الاقتصاد الكلي، وهيكل السوق المالي) على أداء البنوك التجارية المحلية والأجنبيـة فـي دول الاتحـاد الأوروبي. تكونت عينة الدراسة من خمسة مائة وأربعة و ثمانون بنكا تجاريا محليا وأجنبيا يعمل في خمسة عشر دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من عام 1995 إلـى عـام 2001. استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (Fixed Effect Regression) من أجل تحديد أثر العوامل الداخلية والخارجية على أداء البنوك. أظهرت نتائج الدراسـة أن أداء البنـوك التجارية المحلية والأجنبية في الاتحاد الأوروبي لا يتأثر فقط بخصائص البنك ولكنه يتأثر أيضـاً

بهيكل السوق المالي وعوامل الاقتصاد الكلي، كما بينت النتائج أن نسبة كفاية رأس المال ترتبط ارتباطا موجبا مع أداء البنك المقاس بالعائد على الأصول (ROA) في البنوك المحلية والأجنبية، كما أظهرت أنها العنصر الأكثر دلالة لتحديد الأداء في البنوك المحلية، وكل المتغيرات الأخرى كانت لديها دلالة إحصائية لكن أثرها وعلاقتها مع الأداء لم تكن دائماً نفس العلاقة في البنوك المحلية والأجنبية .

دراسة سكاندر (**Skander, 2008**): تعتبر متطلبات رأس المال عنصر أساسي في التنظيم البنكي الحديث رغم ذلك فإنه لا يعرف إلا القليل عن تكلفتها الاجتماعية، حاولت هذه الدراسة قياس حجم هذه التكاليف, أقرت هذه الدراسة أن تطبيق تعليمة رأس المال قد يودي إلى وجود تكاليف مهمة لأنها تخفض من قدرة البنوك على خلق السيولة بقبول الودائع، قامت هذه الدراسة ببناء نموذج لتحليل وقياس التكاليف الاجتماعية لمتطلبات رأس المال كما استخدمت البيانات السنوية لحسابات الميزانية وقوائم الدخل لكافة البنوك التجارية الأمريكية المؤمنة (Federal Deposit Insurance Corporation) (FDIC-insured Bank) والتي تم الحصول عليها من الإحصائيات التاريخية عن البنوك خلال فترتين : الفترة الأولى بعد تطبيق مقررات اتفاقية بازل I من عام 1993 إلى عام 2004، والفترة الثانية وهي فترة التغيرات التنظيمية من عام 1986 إلى عام 2004. أظهرت نتائج الدراسة أن التكلفة الاجتماعية لمتطلبات رأس المال كانت مكافئة لخسارة دائمة في الاستهلاك من 0.1 إلى 1% وبالتالي فهي تكلفة كبيرة أكبر من الفائدة المتوقعة من متطلبات رأس المال في تخفيض تكاليف الرقابة البنكية والتي تمثل طريقة تنظيمية أخرى لتخفيض المخاطر الأخلاقية المرتبطة بتأمين الودائع.

دراسة شيو وآخرون (**Chiu *et al.*, 2008**): سعت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت الكفاءة التقنية(Technical Efficiency) للبنوك تختلف عندما تكون نسبة كفاية رأس المال

محددة مقارنة بالحالة التي تكون فيها نسبة كفاية رأس المال غير محددة. طبقت هـذه الدراسـة طريقتين لنموذج تحليل الكفاءة (Data Envelopment Analysis) (DEA). استخدمت هـذه الدراسة بيانات مالية لستة وأربعون بنكاً في تايوان خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2002، كما استخدمت مؤشر مجموع عوامل الإنتاج (TFP) (Total Factor Productivity Index) لقياس أثر التغير في الإنتاج على البيانات (Panel Data). توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن نسبة كفاية رأس المال أثبتت أنها عامل غير مؤثر في تقييم كفاءة البنوك، متوسط الكفاءة لدى البنوك التي لديها نسب عالية من معدل كفاية رأس المال (> 8%) كان لها دلالة إحصائية أكثر من البنوك التي لديها نسب منخفضة من معدل كفاية رأس المال (< 8%)، مجموع أعداد كفاءة البنوك التي لديها نسب مرتفعة من خطر متطلبات رأس المال هو أكثر من البنوك التي لديها نسب منخفضة من خطر متطلبات رأس المال، البنوك التي لديها نسب مرتفعة من معـدل كفايـة رأس المال ومعدل خطر متطلبات رأس المال يكون أداءها أكبر من البنوك الأخرى التي لـديها نسـب منخفضة من معدل كفاية رأس المال ومعدل خطر متطلبات رأس المال، وبالتركيز على مؤشـر مجموع عوامل الإنتاج (TFP Index) نلاحظ عدم ارتفاع إنتاجية البنوك. كما أن نسبة التركـز البنكي لم تكن لديها دلالة بالنسبة للأداء في البنوك المحلية.

دراسة باسيوراس وآخرون (Pasiouras *et al*, 2009): استخدمت هذه الدراسـة تحليـل الحدود العشوائية(SFA) (Stochastic Frontier Analysis) قصد إجراء تقييم دولي لأثر الإطار التنظيمي والرقابي على كفاءة البنوك. تمكنت هذه الدراسة من تجميع بيانـات لـستة مائة و خمسة عشر بنكاً تجارياً حكومياً مدرجاً في أربعة وسبعون دولة خلال الفترة من عام 2000م إلى عام 2004م. ركزت هذه الدراسة على تحليل أثر التنظيمات المرتبطة بالمكونات الثلاثة الأساسية لاتفاقية بازل II (متطلبات رأس المال، القوة الرقابية الرسمية، ميكانيزمـات انضـباط السـوق

(Market Dicipline Mechanism كقيود للعمليات البنكية على التكاليف وكفاءة الربح لـدى البنوك. تبين من خلال هذه الدراسة أن القرارات التنظيمية البنكية التي تقوم على تحسين انضباط السوق وتشجيع القوى الرقابية للسلطات البنكية تؤدي إلى زيادة كل من تكاليف وكفاءة الربح لدى البنوك ، وعلى عكس ذلك فإن متطلبات رأس المال الصارمة (المقيدة) تزيد من التكلفة ولكنهـا تقوم بتخفيض كفاءة الربح من حيث أن القيود الموضوعة على نشاطات البنك لها تأثير معاكس.

3-3 الدراسات العربية:

دراسة (خليل، 1997): قامت هذه الدراسة الميدانية بالبحث في الآثار المتوقعة نتيجة لتطبيـق قرارات لجنة بازل الأولى على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وذالك بالإضافة إلى الانعكاسات الأخرى غير المباشرة على البنوك التجارية الأردنية من خلال ما يربط هذه البنوك من علاقة مع المصارف العالمية. شملت عينة الدراسة على البنوك التجارية الأردنية الجنسية و العاملة فـي الأردن حتى نهاية عام 1995 وعددها ثمانية بنوك. اعتمدت هذه الدراسة على تحليـل البيانـات المالية للبنوك التجارية في السنوات من عام 1991 إلى عام 1995 كما استخدمت أسلوب التنبـؤ لدراسة الأرباح المتوقعة للبنوك التجارية في السنوات الخمس التالية من عام 1996 إلـى عـام 2000، قامت باستخدام بيانات تقديرية بواسطة أسلوب التنبؤ الإحصائي (Forecasts)، توصلت هذه الدراسة لنتائج أهمها أن الأنظمة المحاسبية في الأردن بحاجة إلى تطوير لـتعكس وبشـكل واضح الواقع الحقيقي للمراكز المالية للبنوك التجارية الأردنية وخصوصا الالتزام بمبدأ الإفصاح، كما تبين أن خمسة من أصل ثمانية بنوك لم تتأثر نتيجة تطبيق مقررات لجنة بازل، ومن ناحيـة أخرى فإن البنوك التي تأثرت بتطبيق هذه المقررات سوف تلجأ إما لزيادة رأسمالها أو الانـدماج

مع بنوك أخرى أكبر حجما. كما أوصت الدراسة بأنه يجب على أعضاء لجنة بازل دراسة وتعديل هذه المقررات كلما تطلبت الظروف ذلك.

دراسة (الزدجالي، 2003): قامت هذه الدراسة بإلقاء الضوء على بنود اتفاقية بازلII لمعايير كفاية رأس المال المبنية على ثلاثة أسس: الأساس الأول، يتضمن طريقة مستحدثة لحساب رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان، أما الأساس الثاني، فهو ضمان أن يكون لدى البنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية آلية تقييم داخلي لتحديد وذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة به، أما الأساس الثالث، فيتطلب من كل بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للمخاطر والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر. كما تطرقت الدراسة أيضا لتداعيات تطبيق مقررات اتفاقية بازل الجديدة بالنسبة للدول العربية وأهم الانتقادات الموجهة لهذه الاتفاقية. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن لهذه المعايير جوانب إيجابية تتمثل في أنها وضعت حدود دنيا لتقييم المخاطر في الأصول (الموجودات) المصرفية، وشددت على أهمية كفاية رأس المال لتحقيق الأمان المصرفي، وجوانب سلبية نتيجة تصنيف الدول العربية في عداد الدول ذات المخاطر العالية، الأمر الذي يؤثر سلبيا على حصول هذه الدول على الخطوط الائتمانية الخارجية وعلى تدفق الاستثمارات و الموارد.

دراسة(معضاد، 2003): قامت هذه الدراسة بتوضيح أثار توصيات اتفاقية بازل II على الدول العربية. بينت هذه الدراسة أن لمعايير اتفاقية بازل أثر كبير على الدول العربية بشكل عام وعلى الصناعة المصرفية بشكل خاص سواء من ناحية حجم الرساميل المطلوبة لتأمين كفاية رأس المال أو من ناحية ثقافة السوق التي تعمل فيها المصارف العربية. وأظهرت الدراسة انه من التحديات التي لابد من التصدي لها، مستوى كلفة الوساطة المالية في الصناعة المصرفية وكيفية التخفيض .

من مستوى هذه الكلفة، وأوصت هذه الدراسة بضرورة انفتاح القطاع المصرفي العربي على الخارج والعمل وفقا للمعايير الدولية حتى يكون جزءا من الصناعة المصرفية العالمية وأن يحافظ ويطور حصته في خدمة الاقتصاد العربي.

دراسة (Asabagh, 2004): قامت هذه الدراسة بتحليل محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية عن طريق دراسة القوائم المالية لعينة مكونة من سبعة عشر بنكاً تجارياً أردنياً خلال فترتين: الفترة الأولى من (1985-1994) وهي الفترة قبل تطبيق معايير اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال في البنوك الأردنية، والفترة الثانية من(1995-2001) وهي الفترة بعد تطبيق معايير اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال. استخدمت هذه الدراسة معادلة مكونة من تسعة متغيرات مستقلة (حجم البنك، نسبة الأصول الخطرة إلى الأصول، نسبة القروض إلى الأصول، نسبة العائد إلى الأصول، نسبة العائد إلى الملكية، نسبة الودائع إلى الأصول، نسبة الملكية، نسبة الأرباح الموزعة، نسبة مخصصات القروض إلى مجموع القروض) من المتوقع أن تؤثر على نسبة كفاية رأس المال، وباستخدام معامل الارتباط وتحليل الانحدار وجدت هذه الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين نسبة كفاية رأس المال وحجم أصول البنك، بينما وجدت إن نسبة كفاية رأس المال قد تأثرت إيجابيا بنسبة العائد إلى الأصول ونسبة القروض إلى الأصول، ونسبة الملكية. كما بينت الدراسة أن هناك علاقة موجبة بين نسبة الأصول الخطرة إلى الأصول ونسبة كفاية رأس المال في الفترة من 1985 إلى1995 بينما العلاقة أصبحت سالبة في الفترة من1996 إلى2001 . و نسبة إلى هذه النتائج أوصت الدراسة بأنه على البنوك الأردنية أن تحافظ أو ترفع نسبة كفاية رأس المال عندها لتعزيز أمان النظام المصرفي وأمان المودعين لديها.

دراسة(المخلافي، 2004): تناولت هذه الدراسة بالتحليل المعايير الأساسية لرأس المال المصرفي ومدى انسجامها مع معايير بازل الدولية، بالإضافة إلى اختبار أثر مؤشرات رأس المال

المصرفي على المخاطر المصرفية وذلك بالتركيز على المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق. قامت هذه الدراسة باختبار عينة تكونّت من المصارف التجارية اليمنية خلال الفترة من 1998 إلى 2002. استخدمت هذه الدراسة عشر مؤشرات أساسية لكفاية رأس المال المصرفي. خلصت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة معنوية بين مؤشرات رأس المال ومؤشرات المخاطر المصرفية كمتغير تابع والعائد المصرفي كمتغير مستقل، وانسجام نتائج تحليل هذه الدراسة في المصارف اليمنية مع نفس نتائج تحليل ذات المؤشرات للدراسات المطبقة على مجموعة من المصارف العربية والعالمية، وانعكاس ذلك في قيمة المصرف. اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة قيام السلطات النقدية في اليمن باتخاذ كافة الإجراءات لالتزام المصارف اليمنية بمقررات اتفاقية بازل الخاصة بكفاية رأس المال و المخاطر المصرفية.

دراسة(الخالدي، 2006): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الأولى على استثمارات البنوك التجارية الأردنية في جانب القروض والأوراق المالية وأثرها على سيولة هذه المصارف. شملت عينة الدراسة على ثمانية بنوك تجارية أردنية تم اختيارها بصورة عشوائية، كما استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار البسيط لبيان أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة. تكونّت متغيرات الدراسة من معيار كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية الأردنية كمتغير مستقل والسيولة لدى المصارف التجارية الأردنية واستثماراتها في جانب القروض وفي جانب محفظة الأوراق المالية كمتغيرات تابعة حيث فرض الباحث عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة. توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:أن التغير في نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية الأردنية يترك أثراً ايجابياً على سيولة هذه البنوك، التغير في نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية الأردنية يترك أثراً ايجابياً على

حجم الاستثمار في الأوراق المالية لدى هذه البنوك، التغير في نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية الأردنية لا يحدث تغيرا على حجم القروض لدى هذه البنوك.

دراسة (**هنداوي، 2006**): هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل الثانية بمحاورها الثلاث (معدل كفاية رأس المال،عمليات المراجعة الرقابية، والإفصاح العام) وتحليل ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك الأردنية وغير الأردنية في قدرتها على التكيف مع متطلبات الاتفاقية، وما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك التي لديها إدارة خاصة بالمخاطر وتلك التي ليس لديها إدارة خاصة بالمخاطر في قدرتها على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل الثانية. وقد اشتمل مجتمع الدراسة على كافة البنوك المرخص لها العمل في الأردن والبالغ عددها ثلاثة وعشرون بنكا حيث قام الباحث بتوزيع ثلاثة وعشرون إستبانة بواقع إستبانة لكل بنك. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن لدى قطاع البنوك في الأردن قدرة عالية على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل الثانية بمحاورها الثلاث كما خلصت هذه الدراسة إلى أن قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل الثانية لا تتأثر باختلاف جنسية البنك سواء كان هذا البنك أردني أو أجنبي، كما لا تختلف قدرة القطاع على التكيف مع متطلبات الاتفاقية وفقا لوجود إدارة خاصة بالمخاطر في البنوك.

دراسة (**Bennacer and Kandil, 2007**): سعت هذه الدراسة لاستكشاف أثر متطلبات كفاية رأس المال على أداء البنوك في مصر، ففي عام 1991م قام البنك المركزي المصري برفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للجهاز البنكي إلى 8% حسب مقررات اتفاقية بازل للرقابة المصرفية. استخدمت هذه الدراسة مقياسين للأداء: تكاليف الوساطة ممثلة بنسبة الربح الصافي إلى مجموع الأصول المربحة. وربحية البنك ممثلة بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على

الملكية (ROE). تكونت عينة الدراسة من خمسة وعشرون بنكاً تجارياً مصرياً، تمت الدراسة خلال الفترة من عام 1989 إلى عام 2004، تم تجميع البيانات المستخدمة في الدراسة من قاعدة بيانات عالمية (Van Dijk's Bank Scope Database)، لتوضيح تكاليف الوساطة والربحية طورت هذه الدراسة نموذج تجريبي الذي شمل قياساً لمتطلبات كفاية رأس المال زائد مجموعة من المتغيرات التي صنفت إلى متغيرات خاصة بخصائص البنك (حجم البنك، كفاءة الإدارة، التكاليف الضمنية) ومتغيرات الاقتصاد الكلي (نسبة التضخم، نسبة التركز البنكي). واستنتجت هذه الدراسة أنه كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال (CAR) تزيد معها اهتمامات حملة الأسهم لإدارة محافظ البنوك وكنتيجة لذلك ترتفع تكاليف الوساطة ، وتزيد معها ربحية البنك (العائد على الأصول (ROE,)، و العائد على الملكية (ROA).

دراسة (Atier, 2007): قامت هذه الدراسة بالبحث في مدى استجابة البنوك الأردنية لمتطلبات الالتزام باتفاقية بازل II ، ودراسة العلاقة بين التغير في رأس المال و المخاطر لعينة من البنوك شملت عشرة بنوك تجارية أردنية مدرجة في سوق عمان المالي، خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 2005. استخدمت هذه الدراسة استبيانا للكشف عن مدى استجابة البنوك التجارية الأردنية للالتزام ببنود اتفاقية بازل II، كما قامت بتطوير نموذج وحسابه بطريقة (Two Stage Least Square) (2SLS) لدراسة العلاقة بين رأس المال والمخاطر لدى البنوك. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن البنوك التجارية في الاتجاه الصحيح للالتزام باتفاقية بازل II ولكن يجب أن تبذل جهود إضافية، ظهر وجود علاقة موجبة بين التغير في رأس المال والتغير في المخاطر حيث تؤكد هذه النتائج أن البنك المركزي كان فعالا في فرض سلطته على البنوك المرخصة لزيادة رأسمالها بالموازاة مع زيادة المخاطر.

دراسة(بادي و فوكله،2007): حاولت هذه الدراسة التعرف على مدى انطباق معايير لجنة بازل II على المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال دراسة مقومات تطبيق هذه المعايير بالمصارف التجارية الليبية من حيث عملية قياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وتحديد أوزان هذه المخاطر وفقا للمعايير المحددة في الاتفاقية، استخدمت هذه الدراسة منهجية المسح الشامل للتعرف على مدى انطباق معايير كفاية رأس المال المصرفي وفق مقررات اتفاقية بازل II على المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة ذات طبيعة المخاطر المماثلة للمخاطر المطلوب قياسها وتم استخدام الاستبيان لتجميع البيانات اللازمة عن عينة الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : إن المصارف التجارية الليبية لا يمكنها أن تقوم بقياس مخاطر الائتمان وفق معايير اتفاقية بازل II، إن المصارف التجارية الليبية لا يمكنها أن تقوم بقياس مخاطر السوق وفق معايير اتفاقية بازل II ، إن المصارف التجارية الليبية يمكنها أن تقوم بقياس مخاطر التشغيل وفق معايير اتفاق بازل II، إن أغلب المصارف التجارية الليبية لا يمكنها أن تفي بمتطلبات عمليات المراجعة الإشرافية وانضباط السوق وفق معايير اتفاقية بازل II. أوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير المقومات اللازمة لانطباق تلك المعايير.

دراسة (المدادحة، 2009): هدفت هذه الدراسة إلى تقدير مدى قابلية البنوك الأردنية لتطبيق بنود اتفاقية بازل الثانية بمحاورها الثلاث ، كفاية رأس المال، عمليات المراقبة الإشرافية، والإفصاح العام ، وتحديد التدابير والإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي الأردني لضمان الالتزام بهذه المقررات، اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت أداتين للقياس هما إستبانة للكشف عن مدى استعداد البنوك الأردنية لتطبيق بنود اتفاقية بازل الثانية، إستبانة للكشف عن مدى استعداد البنك المركزي الأردني للإشراف على تطبيق بنود اتفاقية بازل الثانية. تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك الأردنية التجارية المدرجة في سوق

عمان المالي والتي شملت ثلاثة عشر بنكا تجاريا بالإضافة إلى البنك المركزي الأردني. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن مدى استعداد ألبنوك التجارية الأردنية لتطبيق اتفاقية بازل الثانية من حيث كفاية رأس المال كان متوسطاً، كما أظهرت أن مدى استعداد البنوك التجارية الأردنية لتطبيق اتفاقية بازل الثانية من حيث عمليات المراجعة الإشرافية والإفصاح المالي كان مرتفعاً، كما أن استعداد البنك المركزي الأردني للإشراف على تطبيق بنود الاتفاقية كان مرتفعاً أيضا. أوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة البنوك التجارية الأردنية لتقييم المخاطر الداخلية للبنوك وإدارتها واعتماد مقاييس متطورة ومعتمدة من قبل البنوك العالمية التي تطبق اتفاقية بازل الثانية.

3-4 ما يميز هده الدراسة عن الدراسات السابقة:

بناءا على مجموعة الدراسات السابقة التي قامت الباحثة بجمعها وعرضها ظهرت هناك بعض الاختلافات التي تميز هده الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- تتميز هذه الدراسة أساسا من حيث أنها تبحث في تأثير تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب بنود اتفاقية بازل الثانية على البنوك التجارية الأردنية من حيث الأداء المالي، في حين أن معظم الدراسات السابقة تناولت موضوع مدى استعداد البنوك لتطبيق والتكيف مع بنود اتفاقية بازل الثانية، كما ركزت بعض الدراسات على أثر متطلبات كفاية رأس المال على سلوك البنوك من حيث عرض الائتمان ، تحديد مستوى المخاطر، والتغير في رأس المال، كما أن معظم هذه الدراسات طبقت في الدول المتقدمة.

2- قامت هذه الدراسة بإستكشاف أثر متطلبات كفاية رأس المال على الأداء المالي في البنوك خلال فترتين زمنيتين، قبل وبعد تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الثانية، في حين أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على أثر تعليمات إتفاقية بازل الأولى، وهناك دراسات قليلة على المستوى المحلي تناولت موضوع بنود اتفاقية بازل الثانية بهذه الط

الفصل الرابع : منهجية الدراسة

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى إيضاح المنهجية المتبعة في الدراسة، وذلك من خلال مجتمع وعينة الدراسة، وطرق جمع البيانات، وأداة الدراسة، ونموذج الدراسة، بالإضافة إلى تعريف وقياس متغيرات الدراسة، وأخيرا عرض أهم محددات الدراسة.

هدفت هذه الدراسة لتحديد أثر متطلبات كفاية رأس المال على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، حيث غطت الدراسة الفترة من 2002-2009، والتي قسمت إلى قسمين الفترة الأولى من 2002-2006 والتي تمثل الفترة الزمنية قبل تطبيق معيار بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال، والفترة الثانية 2007-2009 وهي الفترة الزمنية بعد تطبيق معيار بازلII لمتطلبات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية. حيث قام البنك المركزي الأردني بمنح البنوك التجارية الأردنية فترة تجريبية لتطبيق معيار متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II كما أصدر بعد ذلك تعليمات تجبر البنوك التجارية بالتطبيق الإلزامي لهذه الدعامة الأولى من الاتفاقية سنة 2007 .

4-2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2002- 2009) والبالغ عددها خمسة عشر بنكا، وتتكون عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكا تجاريا، حيث تم إستثناء البنوك الإسلامية لإختلاف طبيعة عملها و طبيعة مخاطرها عن البنوك التجارية. ويبين الجدول رقم 4-1 عينة الدراسة.

الجدول (4-1) عينة الدراسة

	البنوك التجارية الأردنية	رأس المال بالمليون دينار	سنة التأسيس
1	البنك العربي	534	1930
2	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	252	1974
3	بنك المال الأردني	132.80	1996
4	البنك الأهلي الأردني	110	1956
5	البنك الأردني الكويتي	100	1977
6	بنك الاستثمار العربي الأردني	100	1978
7	بنك الأردن	100	1960
8	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	95	1991
9	بنك القاهرة عمان	80	1960
10	البنك التجاري الأردني	69.575	1978
11	البنك الأردني للتمويل والاستثمار	64.472	1989
12	بنك المؤسسة العربية المصرفية	61.325	1989
13	بنك سوسيتيه جنرال (الأردن)	40.456	1993

- من إعداد الباحثة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك.

3-4 مصادر جمع البيانات:

استخدمت الدراسة المعلومات والبيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترتي الدراسة، والتي تم تجميعها من التقارير المالية السنوية للبنوك، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، والموقع الإلكتروني لسوق عمان المالي. كما تم الاعتماد على قواعد البيانات العالمية للحصول على أكبر عدد ممكن من الدراسات المنشورة، بالإضافة إلى الكتب والمقالات والمجلات، ورسائل الماجستير والأطروحات الجامعية التي ترتبط بموضوع الدراسة.

4-4 أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) في عملية التحليل وإختبار الفرضيات ، حيث طبق نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares Model) من أجل تحديد العلاقة بين المتغيرات (الطلافحة والزعبي، 2006)، المتغير التابع والذي تمثل في أداء البنك والمعبر عنه بالمؤشرات التالية: العائد على الموجودات Return on Asset(ROA) ، والعائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)، هامش صافي الفائدة Net Profit Margin (NPM) ، و المتغيرات المستقلة و التي تمثلت في: نسبة الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال (CARR) ، و المتغيرات المحددة Controlled Variable والتي تمثلت في: حجم البنك (Z)، الفترة الزمنية (Y).

وقد تم تطبيق الأساليب الإحصائية التالية في عملية التحليل واختبار الفرضيات:

- الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة(Descriptive Statistics).

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

- تحليل الإنحداربإستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS) لتحديد الأثر بين المتغيرات.

5-4 فرضيات الدراسة:

H_1 – لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك التجارية الأردنية.

H_2 –لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على الأصول (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية.

H_3 –لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على هامش صافي الفائدة (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية.

6-4 نموذج الدراسة :

لاختبار وتحليل أثر المتغيرالمستقل على المتغيرالتابع (الأداء المالي)، استخدمت الدراسة ثلاثة معادلات بطريقة Ordinary Least Square (OLS). وقد اتبعت الدراسة النمودج الذي استخدم في دراسة (Lin *et al.*, 2005) حيث:

معادلة (1):

$$ROA_{it}= \alpha_0+\alpha_1 Y_{it} +\alpha_2 CARR_{it} +\alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_1$$

معادلة (2):

$$ROE_{it}= \alpha_0+\alpha_1 Y_{it} +\alpha_2 CARR_{it} +\alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_2$$

معادلة (3):

$$NPM_{it}= \alpha_0+\alpha_1 Y_{it} +\alpha_2 CARR_{it} +\alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_3$$

حيث:

ROA_{it}: العائد على الأصول للبنك i في السنة t.

ROE_{it}: العائد على حقوق الملكية للبنك i في السنة t.

NPM_{it}: هامش صافي الفائدة للبنك i في السنة t.

$CARR_{it}$: نسبة كفاية رأس المال للبنك i في السنة t.

Z_{it}: اللوغاريتم الطبيعي لمجموع موجودات البنك i في السنة t.

Y_{it} :هو عبارة عن الفترة الزمنية، وتشمل فترتي الدراسة الفترة الأولى (1-5) 5 سنوات (2002- 2006) والفترة الثانية (1-3) 3 سنوات (2007- 2008) .

$\alpha 0$: الحد الثابت للمعادلة.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$:معاملات الانحدار.

ε: معامل الخطأ

4-7 تعريف متغيرات الدراسة:

تنقسم متغيرات الدراسة إلى متغير تابع ومتغيرات مستقلة ، حيث تعرف كالأتي:

4-7-1 المتغير التابع: (Dependent Variable)

إن المتغير التابع في هذه الدراسة هو عبارة عن أداء البنك، وقد اسـتخدمت الدراسـة ثلاثـة مؤشرات أساسية لقياس أداء البنك:

1- العائد على الأصول (ROA): Return on Assets

هو مؤشر يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها الشركة من جميع مصادر التمويل الداخلية والخارجية، لذا يستخدم بشكل عام لقياس ربحية الشركة .

تم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية:

ROA= الربح الصافي / إجمالي الموجودات

لقد أستخدم هـذا المؤشـر فـي الدراسـات التاليـة : (Bennaceur and kandil, 2007)، (Pasiouras and Kosmido, 2007)، (Lin *et al.*, 2005)،(Asabagh, 2004)، (خليـل، 1997) كمقياس للأداء المالي، حيث وجدوا أن هناك علاقة طردية بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال والأداء المالي حين يقاس بالعائد على الأصول.

2- العائد على حقوق الملكية (ROE): Return on Equity

هو مقياس محاسبي للأداء، يبين مدى قدرة إدارة البنك على توليد عوائد من خـلال توظيـف أموال المساهمين.

تم حساب هذا المؤشر من خلال النسبة التالية :

ROE =الربح الصافي / إجمالي حقوق الملكية.

تم استخدام هذا المؤشر فـــي الدراســـات التاليـــة: (Bennaceur and kandil, 2007)

، (Lin *et al.*, 2005)، (Demirguç-Kunt and Levine , 2005) ،(Atier, 2007)،

(Asabagh, 2004)، (خليل، 1997) كمقياس للأداء المالي، حيث وجدوا أن هناك علاقة سلبية بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال والأداء المالي حين يقاس بالعائد على حقوق الملكية.

3- هامش صافي الفائدة (NPM): Net Profit Margin

تستخدم هذه النسبة كمؤشر لتقييم الأداء الشامل لإدارة الشركة لأنها تأخذ بالاعتبار الإيرادات و المصروفات. حيث أنه كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما كان أداء البنك أحسن (مطر، 2003). تم حساب هذه النسبة كالأتي :

NPM= صافي الفائدة /مجموع الموجودات المربحة

حيث:

صافي الفائدة = الفوائد المقبوضة- الفوائد المدفوعة

الأصول المربحة=القروض+الإستثمارات+الإحتياطات الثانوية استخدمت هذه النسبة في الدراسات التالية:، (Demirgüç-Kunt and Huzinga, 1999) (Clays and Vennet, 2008)

كمقياس للأداء المالي، حيث وجدوا أن هناك علاقة طردية بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال والأداء المالي حين يقاس هامش صافي الفائدة .

2-7-4 المتغيرات المستقلة: (Independent Variables)

إن المتغير المستقل في هذه الدراسة يتمثل في نسبة الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال إلـــى جانب متغيرين ضابطين قد يؤثرا في أداء البنك. وقد تم تعريف هذه المتغيرات كالأتي:

1- نسبة الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال (CARR): Capital Adequacy Requirement Ratio

تقيس هذه النسبة مدى كفاية رأس مال البنك لمواجهة المخاطر،حيث ترتبط متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال بحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك حسب تركيبة الموجودات المرجحة بالمخاطر، وقد حددت لجنة بازل II نسبة الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال ب (8%) من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر. كما حدد البنك المركزي الأردني هذه النسبة ب (12%) في الجهاز المصرفي الأردني.

تقاس هذه النسبة بالشكل التالي:

CARR = مجموع رأس المال الرقابي / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان و مخاطر السوق ومخاطر التشغيل

حيث:

رأس المال الرقابي= الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) + الشريحة الثانية (رأس المال الإضافي)+ الشريحة الثالثة (قروض مساندة قصيرة الأجل)

استخدمت هذه النسبة في الدراسات التالية: (Bennaceur and kandil, 2007)، (Barth *et al.*, 2004) ، (Kosmido, 2005)، (Lin *et al.*, 2005)، (Atier, 2007)، (Asabagh, 2004) ، (الخالدي، 2007)،(خليل، 1997) .

3-7-4 المتغيرات المحددة (Control Variable):

1- حجم البنك (Z) : (Bank size)

تم قياس متغير حجم البنك من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمجموع موجودات البنك (Log of Book Value of Assets). استخدم هذا المؤشر في الدراسات السابقة التالية: Lin *et al.*,

2005) ، (Demirguç-Kunt *et al.*,2003) ، حيث فرضوا وجود علاقة طردية بين الأداء المالي وحجم البنك.

2- الفترة الزمنية : (Y)

تتمثل الفترة الزمنية لهذه الدراسة في سبعة سنوات (2002-2009)، وقد قامت السلطات الرقابية للبنك المركزي الأردني بإصدار مرسوم بتطبيق النسبة الجديدة لمتطلبات كفاية رأس المال في عام 2007. وتبعا لذالك تم تقسيم الفترة الزمنية للدراسة إلى فترتين، الفترة الأولى خمسة سنوات (2002-2006) قبل تطبيق المعيار الجديد (Pre-Regulation)، والفترة الثانية ثلاثة سنوات (2007-2009) بعد تطبيق المعيار الجديد (Post-Regulation)، وقد تم إستخدام الفترة الزمنية كمتغير محدد في دراسة (Lin *et al.*, 2005) .

الفصل الخامس : عرض وتحليل نتائج الدراسة

5-1 مقدمة

5-2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

5-3 اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

الفصل الخامس

التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

5-1 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة، عرض نتائج التحليل الإحصـــائي و مناقشة النتائج واختبار فرضيات الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على أداء البنوك التجارية الأردنية.

5-2 الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول (5-1) بعض خصائص عينة الدراسة، حيث يلخص أهم المقـــاييس الإحصـــائية كالقيم القصوى و الدنيا للمتغيرات المستقلة والتابعة، و المتوسط والانحراف المعياري.

جدول (5-1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة في الفترة الزمنية الأولى والثانية

variables	Pre- Regulation				Post- Regulation			
	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Min	Max	Mean	Std. Deviation
CARR	0.08	0.39	0.19	0.064	0.12	0.34	0.19	0.058
Z	0.16	0.24	0.20	0.013	0.19	0.24	0.21	0.011
ROA	0.05-	0.05	0.01	0.012	0.00	0.02	0.01	0.004
ROE	0.06-	0.40	0.12	0.082	0.01	0.20	0.10	0.042
NPM	0.01	0.08	0.04	0.012	0.03	0.06	0.04	0.008

المصدر: من إعداد الباحثة

ظهرمن جدول (5-1) تباين في قيم المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال في الفترة الأولى (19%) وبإنحراف معياري(0.064) وقد تراوحت نسبته مابين (8%) كأدنى حد و(39%) كأقصى حد، أما في الفترة الثانية فقد حافظت النسبة على نفس المتوسط وبإنحراف معياري (0.058) وقد تراوحت مابين (12%) كأدنى حد و(34%) كأقصى حد و يظهر أن متوسط نسبة كفاية رأس المال خلال الفترتين الزمنيتين حقق نسب عالية تزيد عن متطلبات لجنة بازل والنسبة التي يفرضها البنك المركزي الأردني وهي (12%).

كما نلاحظ أن حجم البنك سجل متوسط (20%) في الفترة الولى و بإنحراف معياري بلغ (0.013)، في حين سجل متوسط (21%) و لإنحراف معياري بلغ (0.011) في الفترة الثانية. ونجد أن متوسط العائد على الأصول في الفترة الأولى بلغ (1%) وبإنحراف معياري (0.012)، أما خلال الفترة الثانية بلغ متوسط العائد على الأصول نسبة (0.1%) وبإنحراف معياري (0.004). أما العائد على حقوق الملكية فقد بلغ متوسط (12%) وإنحراف معياري (0.082) في الفترة الأولى للدراسة، في حين حقق متوسط (10%) و إنحراف معياري (0.042) في الفترة الثانية. ومن جهة أخرى بلغ متوسط نسبة هامش صافي الفائدة في الفترة الأولى (0.4%) وبإنحراف معياري (0.012)، أما في الفترة الثانية فقد بلغ متوسط هذه النسبة (0.4%) وبإنحراف معياري (0.08).

3-5 اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج:

أولا: العائد على الأصول كمقياس للأداء

تنص الفرضية الأولى على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) لمتطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك التجارية الأردنية.

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_1$$

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) و العائد على الأصول (ROA)، والجدول رقم(5-2) يوضح ذلك، وتم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر نسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) والمتغيرات الوسيطة، حجم البنك(Z)، الفترة الزمنية (Y) على العائد على الأصول (ROA)، والجدول رقم (5-3) يوضح نتائج تحليل الانحدار.

جدول (5-2)

معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لها بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال والعائد على الأصول.

		Pre- Regulation	Post- Regulation
		CARR	CARR
ROA	(CORR)	-0.164	0.046
	(Sig)	0.211	0.781

(CORR): معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)

(Sig): مستوى الدلالة

يظهر من الجدول (5-2) أن معامل الارتباط بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال و العائد على الأصول بلغ (0.164-) في الفترة الأولى، وبلغ (0.046) في الفترة الثانية وهو غير دال إحصائيا، وهذا ما يفسر عدم وجود علاقة ارتباط بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال والعائد على الأصول قبل وبعد تطبيق اتفاقية بازل II.

جدول (5-3)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد(Multiple Regression) للكشف عن أثر متغير متطلبات كفاية رأس (CARR) والمتغيرات الضابطة (حجم البنك والفترة الزمنية) على العائد على الأصول (ROA)

Period	Variables				R-Square	R2 Adjusted	F	Sig	Durbin-Watson
		Y	CARR	Z					
Pre-Regulation	β	0.487	0.120-	0.079-					
	t	4.115	0.933-	0.611-	0.253	0.213	6.317	0.001	1.634
	Sig.	(0.000)	(0.355)	(0.544)					
	β	0.289-	0.056	0.187					
Post-Regulation	t	1.810-	0.346	1.150	0.114	0.038	1.502	0.231	1.322
	Sig.	(0.079)	(0.732)	(0.258)					

المصدر: من إعداد الباحثة

لم يظهر من الجدول (5-3) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنموذج الكلي لنسبة متطلبات كفاية رأس المال في العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية الأولى للدراسة، حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج (R-square) (25%)، وبلغت قيمة (F) (6.317) وبدلالة إحصائية (0.001). كما ظهر عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) في العائد على الأصول(ROA)، حيث بلغت قيمة (t) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) (0.933-) وبلغت قيمةβ (β=0.120-) وهي سالبة وبمستوى دلالة (0.355) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05) وبالتالي فهي غير دالة إحصائيا. وظهر وجود أثر ذو دلالة إحصائية للفترة الزمنية (Y) في العائد على الأصول (ROA)، حيث بلغت قيمة (t) للفترة الزمنية (Y)(4.115) وبمستوى دلالة (0.000) بلغت قيمة β (β=0.48) وهي

قيمة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(α=0.01) وهذا يدل على وجود أثر موجـــب ذو دلالة إحصائية للفترة الزمنية (Y) في العائد على الأصول (ROA) قبل تطبيق معيار بـــازلII .

ولم يظهر وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك (Z) في العائد على الأصـــول(ROA) قبـــل تطبيق معيار بازلII .

وبلغت القوة التفسيرية للنموذج في الفترة الثانية (R-square) (11%) ، وبلغت قيمة (F) (1.50) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)،كما ظهر من الجدول(5-3) أن قيمة (t) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) في الفترة الثانية بلغت(0.346) وبلغت قيمة (β=0.056) وهي موجبة وبدلالة إحصائية (0.732) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال(CARR) على العائد على الأصول (ROA) بعد تطبيق معيار بازل II. كما ظهر أن تأثير حجم البنك في العائد على الأصول (ROA) في الفترة الزمنية الثانية أعلى منه في الفترة الزمنية الأولى، حيث بلغت قيمة (T) لحجم البنك في الفترة الثانية (1.15) وبدلالة إحصائية (0.25) وبلغت قيمة (β=0.18) وهي قيمة موجبة وغير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على وجود أثر إيجابي لكنه غير دالة إحصائياً لحجم البنك في العائد على الأصول (ROA) بعد تطبيق معيار بازل II. و بلغت قيمة (t) للفترة الزمنية (Y) (-1.81) بدلالة إحصائية (0.079) وبلغت قيمة β (β=0.28) وهي قيمة سالبة وغير دالة إحصائياً، وهذا يدل على وجود أثر سلبي لكنه غير دالة إحصائياً للفترة الزمنية (Y) في العائد على الأصول (ROA) بعد تطبيق معيار بازل II. كما نلاحظ ان قيمة إختبار (DW) هي قريبة من (2) في كلا الفترتين وهي تشير إلى ان النموذج لا يعاني من مشكلة الإرتباط في المتبقيات Residuals.

يلاحظ من خلال النتائج السابقة أن القوة التفسيرية للنموذج كانت ضعيفة لذلك تقبل الفرضية العدمية الأولى.

تتفق هذه النتيجة مع ما تم التوصل إليه في دراسة كل من (Pasiuoras and Kosmidou, 2007)، (Barth *et al.*, 2004)، (خليل، 1997)، حيث وجدوا أن التعليمات الجديدة لاتفاقية بازل والخاصة بكفاية رأس المال لم يكن لها تأثيرأو علاقة إرتباط مع تطورالأداء المالي للبنوك.

ثانيا: العائد على حقوق الملكية كمقياس للأداء

تنص الفرضية الثانية على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لمتطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية.

$$ROE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_2$$

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) و العائد على حقوق الملكية (ROE)، والجدول رقم(5-4) يوضح ذلك، وتم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر نسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) والمتغيرات الوسيطة، حجم البنك(Z)، الفترة الزمنية (Y) على العائد على حقوق الملكية (ROE)، والجدول رقم (5-5) يوضح نتائج تحليل الانحدار.

جدول(5-4)

معاملات الإرتباط ومستوى الدلالة لها بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية.

		Pre- Regulation	Post- Regulation
		CARR	CARR
ROE	(CORR)	-0.053	-0.358
	(Sig)	0.687	0.025

المصدر: من إعداد الباحثة

يظهر من الجدول (5-4) أن معامل الارتباط بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية بلغ (0.053-) في الفترة الأولى وهو غير دال إحصائياً، كما بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين في الفترة الثانية (0.358-) وهو دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا ما يفسر عدم وجود علاقة ارتباط بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية قبل تطبيق معيار بازلII ، ووجود علاقة ارتباط سالبة بين المتغيرين بعد تطبيق معيار بازلII .

جدول (5-5)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد(Multiple Regression) للكشف عن أثر نسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) والمتغيرات الضابطة (حجم البنك والفترة الزمنية) على العائد على حقوق الملكية (ROE)

Period	Variables				R-Square	R2 Adjusted	F	Sig.	Durbin-Watson
		Y	CARR	Z					
Pre-Regulation	β	0.290	0.047-	0.079-					
	t	2.242	0.333-	0.556-	0.084	0.036	1.751	0.167	1.602
	Sig.	(0.029)	(0.740)	(0.581)					
	β	0.240-	0.374-	0.033					
Post-Regulation	t	1.567-	2.396-	0.211	0.186	0.116	2.665	0.036	1.906
	Sig.	(0.126)	(0.022)	(0.834)					

المصدر: من إعداد الباحثة

ظهر من الجدول (5-5) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنموذج الكلي لمتغير نسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنيـة في الفترة الزمنية الأولى للدراسة، حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج (R-square) (8%) وهي ضعيفة، وبلغت قيمة (F) (1.75) وهي بمستوى دلالة (0.167) وهي قيمة أكبر مـن مسـتوى الدلالة (α=0.05) وبالتالي فهي غير دالة إحصائياً، وهذا يدل على عدم وجود أثر لنسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) قبل تطبيق معيار بازل II. و ظهر من الجدول(5-5) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للفترة الزمنية (Y) على العائد على حقـوق

الملكية قبل تطبيق معيار بازلII، حيث بلغت قيمة (t) للفترة الزمنية (Y) (2.242) وبلغت قيمة (β=0.29) وهي موجبة وبدلالة إحصائية (0.029) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، كما لم يظهر هناك أثر لحجم البنك (Z) على العائد على حقوق الملكية (ROE) في الفترة الزمنية الأولى.

كما ظهر من الجدول (5-5) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنموذج الكلي لنسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية الثانية للدراسة، حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج قيمة (R-square) (18%) ، وبلغت قيمة (F) (2.665) و بمستوى دلالة (0.036) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، و بلغت قيمة (t) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) (-2.396) وبلغت قيمة (β=0.37) وهي قيمة سالبة وبمستوى دلالة (0.022) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، وهذا يدل وجود أثر سلبي لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) بعد تطبيق معيار بازل II. وظهر من الجدول (5-5) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من حجم البنك (Z) والفترة الزمنية (Y) في العائد على حقوق الملكية (ROE) في الفترة الزمنية الثانية بعد تطبيق معيار بازل II.

يلاحظ من خلال النتائج السابقة أن النموذج الكلي لتأثير متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) في الفترة الزمنية الثانية كان له أثر سلبي ودال إحصائياً، لذلك ترفض الفرضية العدمية الثانية للدراسة و تقبل الفرضية البديلة(يوجد أثر لمتطلبات كفاية رأس المال(CARR) في العائد على حقوق الملكية(ROE). كما نلاحظ ان قيمة إختبار (DW) هي قريبة من (2) في كلا الفترتين وهي تشير إلى ان النموذج لا يعاني من مشكلة الإرتباط في المتبقيات Residuals.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Bennaceur and Kandil, 2007)، (Lin *et al.,* 2005) حيث وجدوا أن هناك علاقة سالبة بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية(ROE) بعد تطبيق التعليمات الجديدة، فالبنوك التي لديها رأس مال كبير تواجه تكاليف أكبر وهذا ما ينتج عنه إنخفاض في العائد. ونلاحظ أن الأثر كان سلبي أي أن نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) انخفضت في الفترة الزمنية الثانية وهذا نتيجة لانخفاض نسبة متطلبات كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية بعد تطبيق المعيار الجديد لإتفاقية بازلII.

ثالثا: هامش صافي الفائدة كمقياس للأداء

تنص الفرضية الثالثة على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في هامش صافي الفائدة (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية.

$$NPM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{it} + \alpha_2 CARR_{it} + \alpha_3 Z_{it} + \varepsilon_3$$

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معاملات الارتباط بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) و هامش الربح الصافي (NPM)، والجدول رقم(5-6) يوضح ذلك، وتم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر نسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) والمتغيرات الوسيطة، حجم البنك (Z)، الفترة الزمنية (Y) على هامش صافي الفائدة (NPM)، والجدول رقم (5-7) يوضح نتائج تحليل الانحدار.

جدول(5−6)

معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لها بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال وهامش صافي الفائدة.

		Pre- Regulation	Post- Regulation
		CARR	CARR
NPM	(CORR)	0.059	-0.015
	(Sig)	0.625	0.929

(CORR): معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation).

(Sig): مستوى الدلالة.

يظهر من خلال الجدول (5−6) أن معامل الإرتباط بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال وهامش الربح الصافي بلغ (0.059) في الفترة الأولى، وبلغ (0.015−) في الفترة الثانية وهو غير دال إحصائياً، وهذا ما يفسر عدم وجود علاقة ارتباط بين نسبة متطلبات كفاية رأس المال وهامش الربح الصافي قبل وبعد تطبيق معيار بازلII .

جدول (5-7)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد(Multiple Regression) للكشف عن أثر متغير متطلبات كفاية رأس المال(CARR) والمتغيرات الضابطة (حجم البنك والفترة الزمنية) على هامش صافي الفائدة (NPM)

Period	Variables				R-Square	R2 Adjusted	F	Sig.	Durbin-Watson
		Y	CARR	Z					
Pre-Regulation	β	0.070	0.015	0.126-					
	t	0.521	0.100	0.861-	0.019	0.013	0.368	0.777	1.79
	Sig.	(0.604)	(0.921)	(0.393)					
Post-Regulation	β	0.066-	0.016-	0.032					
	t	0.390-	0.084-	0.187	0.008	0.005	0.063	0.979	1.63
	Sig.	(0.699)	(0.933)	(0.852)					

المصدر: من إعداد الباحثة

ظهر من الجدول (5-7) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنموذج الكلي لنسبة متطلبات كفاية رأس المال في هامش الربح الصافي (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية الأولى للدراسة، حيث بلغت قيمة (F) للنموذج الكلي (0.368) و بنسبة دلالة (0.777) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05) وبالتالي فهي غير دالة إحصائيا. وهذا يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لأثر متطلبات كفاية رأس المال(CARR) في هامش الربح الصافي قبل تطبيق معيار بازلII. وبلغت قيمة (t) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR)(0.10) وبلغت قيمة β (β=0.015)وهي موجبة وبمستوى دلالة (0.921) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس

المال(CARR) في هامش الربح الصافي(NPM) في الفترة الزمنية الأولى، كما تبين أيضا أن حجم البنك (Z) والفترة الزمنية (Y) لم يكن لهما تأثير على هامش الربح الصافي(NPM) في الفترة الزمنية الأولى.

كما ظهر من الجدول(5-7) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنموذج الكلي لنسبة متطلبات كفاية رأس المال في هامش الربح الصافي (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية الثانية للدراسة، حيث بلغت قيمة (F) للنموذج الكلي (0.063) و بنسبة دلالة (0.979) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05) وبالتالي فهي غير دالة إحصائيا. وهذا يدل على عدم وجود دلالة إحصائية لأثر متطلبات كفاية رأس المال(CARR) في هامش الربح الصافي بعد تطبيق معيار بازل II. وبلغت قيمة (t) لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR)(0.084-) وبلغت قيمة (β=0.016) وهي سالبة وبمستوى دلالة (0.933) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) في هامش الربح الصافي(NPM) في الفترة الزمنية الثانية، كما تبين أيضا أن حجم البنك(Z) والفترة الزمنية (Y) لم يكن لهما تأثير على هامش الربح الصافي(NPM) في الفترة الزمنية الثانية. كما نلاحظ ان قيمة إختبار (DW) هي قريبة من (2) في كلا الفترتين وهي تشير إلى ان النموذج لا يعاني من مشكلة الإرتباط في المتبقيات Residuals.

يلاحظ من خلال النتائج السابقة أن النموذج الكلي لتأثير متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في هامش الربح الصافي (NPM) لم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية في الفترة الزمنية الأولى والثانية وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال(CARR) في العائد عندما يقاس بهامش الربح الصافي (NPM) بعد تطبيق معيار بازلII ، لذلك تقبل الفرضية العدمية الثالثة. تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (خليل، 1997)،

(Chui *et al.*, 2008), (Passiouras *et al.*, 2009) حيث أظهرت النتائج أنه بعد تطبيق تعليمات متطلبات كفاية رأس المال الجديدة لم يكن لها أثر واضح على ربحية البنوك أي أنها كانت عامل غير محدد للأداء المالي لأنها قد تؤدي إلى زيادة في تكاليف وكفاءة الربح في نفس الوقت.

الفصل السادس : استنتاجات وتوصيات الدراسة

6-1 مقدمة

6-2 الاستنتاجات

6-3 التوصيات

الفصل السادس

إستنتاجات وتوصيات الدراسة

6-1 مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي على أساسها تم وضع مجموعة من التوصيات.

6-2 الإستنتاجات :

قامت هذه الدراسة باختبار أثر متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II والممثلة في نسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية والذي تم قياسه بالعائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، هامش الربح الصافي (NPM). وقد ظهرت النتائج التالية:

1- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) على العائد على الأصول (ROA) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترتين.

2- وجود أثرسالب ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترة الثانية .

3- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة متطلبات كفاية رأس المال (CARR) في هامش الربح الصافي(NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية في الفترتين.

4- حافظت البنوك التجارية الأردنية على نسب أعلى من نسبة متطلبات كفاية رأس المال تفوق النسبة المحددة حسب إتفاقية بازل I و II (8%) والنسبة المحددة من طرف البنك المركزي الأردني (12%).

5- إن المعيار الجديد لنسبة متطلبات كفاية رأس المال حسب بازلII فرض على المؤسسات المالية تحمل عبئ رأسمالي يتمثل في التكاليف الإضافية الخاصة بمخاطر التشغيل، وبالتالي سوف يترتب عليه إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات الغير مصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة إذ يترتب عليها زيادة رأس مالها بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة.

6- إن التغير من بازلI إلى بازلII ليس مجرد مزيد من الأحكام والضبط لقياس مدى كفاية رأس المال، وإنما ما يتظمنه الإتفاق الجديد من الأخذ بالدعائم الثلاثة ولذلك فإن التطبيق السليم لإتفاقية بازل لن يتكامل إلا عند التوافق في تطبيق متطلبات كفاية رأس المال مع المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة ومتطلبات الإفصاح حيث من الممكن أن يكون لها أثر على أداء البنوك.

6-3 التوصيات:

1- ضرورة اهتمام السلطات الرقابية وسلطات المراجعة بالبنك المركزي الأردني بموضوع متابعة تطبيق مقررات اتفاقية بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال في البنوك الأردنية لضمان تحقيق ملاءة واستقرار الجهاز المصرفي.

2- ضرورة وضع أنظمة محاسبية ملائمة بشأن الربط بين معيار كفاية رأس المال والمخاطر التي تتعرض لها البنوك و تأثيرها على عمليات الرقابة والأداء المصرفي .

3- يجب على البنوك التجارية الأردنية أن ترفع من نسبة الاحتياطات من اجل زيادة نسبة كفاية رأس المال.

4- العمل على وضع تعليمات تنظيمية تتلائم مع المتطلبات الدولية خاصة فيما يتعلق بالالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل II ومع طبيعة الأنظمة المصرفية في الدول النامية .

5- يجب على البنوك التجارية الأردنية أن تعمل على المحافظة على نسبة كفاية رأس المال التي تضمن لها المحافظة على مراكز مالية متينة وتسمح لها في نفس الوقت بزيادة ربحيتها.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

1- بادي، محي الدين. و فوكله، محمد. 2007. المصارف الليبية ورأس المال المصرفي وفـق معايير لجنة بازل. **مجلة البحوث الاقتصادية**، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، ص127 -167.

2- بودي، عبد القادر. وبوحص، مجدون. 2004، 24 آذار. **مقررات لجنة بازل وأهميتها فـي تقليل المخاطر البنكية.** الملتقى العلمي الدولي الثالث حـول إسـتراتيجيات إدارة المخـاطر فـي المؤسسات المالية، جامعة الشلف، الجزائر.

3-حسان، ماهر.2004. **أثر مقررات لجنة بازل الأولـى والثانيـة علـى مسـتقبل الصـناعة المصرفية.** مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثالث و العشرون، العدد الثاني،89-.94

4-الحسيني، حسام. والدوري مؤيد.2000. **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصـر.** دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن.

5-حشاد، نبيل. 2004. **دليلك إلى إنفاق بازل II، المضمون والأهمية.** الجـزء الأول، إتحـاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

6-حشاد، نبيل. 2005. **دليلك إلى التطبيق الفعلي لاتفاق بازلII في المصارف.** الجزء الثالث، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

7-حماد، طارق. 2001 أ. **تقييم أداء البنوك التجارية.** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

8-حماد، طارق. 2001 ب. **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك.** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

9-حنفي، عبد الغفار. 2007. **السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية والإسلامية**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

10-حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام. 2004. **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

11-الخالدي، أمين. 2006. **كفاية رأس المال وأثرها على استثمارات البنوك التجارية الأردنية**. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

12-خليل، أنيس. 1997. **قرارات لجنة بال الأولى حول ملاءة رأس المال وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

13-خوري، نعيم. 2004. نظرات في اتفاق بازل الجديد. **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، 19-25.

14-خوري، نعيم. 1993. **اتفاقية بازل حول كفاية رأس مال البنوك و الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل**. إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

15-الراوي، خالد. 2001. **إدارة العمليات المصرفية**. دار المناهج للنشر، عمان، الأردن.

16-الزدجالي، محمود. 2003. **أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية**. بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

17-زرقون، محمد. و طيبي، حمزة. 2008، 6 أيار. **نحو إصلاح النظام المصرفي الجزائري حسب معايير اتفاقية بازل II**. الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة قالمة ، الجزائر.

18-الزعبي، بلال. و الطلافحة، عباس. 2006. **النظام الإحصائي SPSS**. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان ، الأردن.

19-السعيد، هالة. 2004. **أضواء على مقررات لجنة بازل الجديدة**، سلسلة حلقات نقاشية، المعهد المصري المصرفي. من الإنترنت : 2010/03/14 http://www.ebi.gov.eg .

20-سنقراط، سامر. 2002. المقررات الجديدة للجنة بازل لكفاية رأس المال. **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد الثاني و العشرون، العدد العاشر،52-55.

21-السيسي، صلاح الدين. 2005. **معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية وإدارة المخاطر**. الهيئة المصرفية العامة للكتاب، مصر.

22-الشاهد، سمير. 2003. **المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة**. بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

23-شلبي، ماجدة. 2005. **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل**. الدليل الإلكتروني للقانون العربي. من الإنترنت: 2009/12/25 http://www.arablawinfo.com

24-الشماع، خليل. 1990. **مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال وأثرها على المصارف العربية**. إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

25-صادر، مكرم. 2003. **القطاعات المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية بازل**. بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

26-صندوق النقد العربي. 2006. **ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال حسب بازل II**. محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي، ورقة عمل، أبو ظبي. من الإنترنت : http: //www.amf.org.ae 2010/03/10 .

27-صندوق النقد العربي. 2004. **الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية**. محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي، ورقة عمل، أبو ظبي. من الإنترنت : 2010/02/05 .http: //www.amf.org.ae

28-العامري، محمد. 2007. **إدارة العمليات المصرفية**. دار المناهج للنشر، عمان، الأردن.

29-عبادة، إبراهيم. 2008. **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**. دار النفائس، عمان، الأردن.

30-عبد الحميد، عبد المطلب. 2003. **العولمة واقتصاديات البنوك**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

31-عبد العزيز، محمود. 2003. **الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال**. بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، إتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان.

32-عبد العزيز، محمود. 2004. **أضواء على مقررات لجنة بازل الجديدة**. سلسلة نقاشات، المعهد المصرفي المصري. من الإنترنت : http://www.ebi.gov.eg 2010/03/20 .

33-عبد الفتاح، أحمد. 1993. **الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل**. إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

34-العربيد، عصام. 2001. **دراسات معاصرة في محاسبة المصارف و البورصات**. دار رضا للنشر، سوريه.

35-عمر، محمود. 1996. التطورات الخيرة في نشاط لجنة بازل. **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، العدد الأول، عمان، الأردن.

36-المخلافي، محمد. 2004. **تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثرها في المخاطرة والعائد وفق المعايير الدولية.** أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

37-المدادحة، ماهر. 2009. **مدى استعداد البنوك التجارية الأردنية لتطبيق بنود اتفاقية بازل الثانية.** أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

38-مطر، محمد. 2003. **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني.** دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

39-معضاد، فهيم. 2003. **أثر توصيات لجنة بازل لكفاية رأس المال على الدول العربية.** بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، مجلة إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

40-نعيم، عبد القادر. و عرمان، زياد. 2009. **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك.** دار البداية، عمان، الأردن.

41-هنداوي، أنس. 2006. **اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل الثانية.** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

42- الهندي، عدنان. 1993. **الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل.** إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان

المراجع الأجنبية:

1-Asabagh, Noor. 2004. **Determinants of capital adequacy ratio in the Jordanian commercial banks**. Master Thesis, Banking and Finance Department, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

2-Atier, Murad. 2007. **Jordanian Bank compliance with Basel II and its effect on bank capital and risk managing**. PhD in financial management. Arab academy for banking and financial sciences, Amman, Jordan.

3-Balin, B. 2007. **Basel I, Basel II and emerging markets**. The Johns hopking school of advanced international studies.

4-Barrios, V. and Blanco, J. M. 2003. The Effectiveness of Bank Capital Adequacy Regulation: A Theoretical and Empirical Approach. **Journal of Banking and Finance**, Vol.27, PP. 1935-1958.

5-Barth, J. R. and Capiro,G. and Levine, R. 2004. Bank Regulation and Supervision: What Work Best ?. **Journal Of Finance Intermediation**,vol. 13, pp.205-248.

6-Basel Committee on Banking Supervision. 1999. **International convergence of capital measurement and capital standards**. From: http://www.bis.org 13/12/2009.

7-Basel Committee on Banking and Supervision, 2003. **potential modifications to the committee s proposals**. From: http://www.bis.org 20/01/2010.

8-Basel committee on banking supervision. 2006. **The new capital accord an explanatory note**. From: http://www.bis.org 08/01/2010.

9-Bennaceur, Sami. and Kandil, Magda. 2007. The Impact Of Capital Requirements On Bank Cost of Intermediation And Performance: The Case of Egypt. **Journal Of Economics And Business**,Vol.61, pp.70-89.

10-Berger, A. 1995. The Relationship between Capital and Earnings in Banking. **Journal of Money Credit and Banking**, Vol.27,pp.432-456.

11-Blum, J.1999. Do capital adequacy requirement Reduce Risks in Banking?. **Journal of banking and finance**, Vol.23, pp.755-771.

12-Chiu, Y. and Jan, C. and Shen, D. and Wang, P. 2008. Efficiency and Capital Adequacy in Taiwan Banking: Bcc and Super-DEA estimation. The **Service Industries Journal**, Vol.28, PP. 479-496.

13--Chiuri, M. and Ferri, G. and Majnoni, G. 2002. The Macroeconomic Impact of Bank Capital Requirements in Emerging Economies: Past Evidence to Assess the Future. **Journal of Banking and Finance**, Vol.26, PP.881-904.

14-Clays, S. and Vennet, R. 2008. Determinante of bank interest margins in central and estern Europe . **Journal of economic systems**, Vol.32, pp.197-216.

15-Conford, A. 2003. **The Basel committee s proposal for revised capital standards**. Published research paper, union of Arab bank.

16-Conford, A. 2006. **The global Implementation of Basel II: prospects and outstanding problems**. Policy issues in international trade and Commodities studies, Seri No 34.

17-Demirgüç-Kunt, A. and Laven, L and Levine, R. 2003. The Impact of Bank **Regulations, Concentrations, and Institutions on Bank Margins. World Bank Development Research Group**, Policy research working paper. No 3030.

18-Demirgüç-Kunt, A. and Huizing, H. 1999. Determinants of commercial bank interest Margine and profitability. **The word bank economic review**, Vol.13, pp. 379-468.

19-Ford, G. and Weston, R. 2004. Risk Adjusted Performance of European Banks under the Basel Accord. **Journal of Finance,** Vol. 45, pp1235-1250.

20-Ghosh, S. and Nachane, M. 2003. Capital Requirement and Bank Behavior. **Journal of International Development,** Vol.15, pp.145-156.

21-Guiliano, I. and Giacomo, N. 2007. Ownership structure, risk performance in the European banking industry. **Journal of banking and finance,** Vol.31,pp. 2127-2149.

22-Jackson, P. and Furfine, C. and Groeneveld, H. and Hancock, D. and Jones, D. and Perraudine, W. 1999.**Capital Requirement and Bank Behavior: The Impact of the Basel Accord**. Working Paper, No 1. From: http: //www.bis.org 10/02/2010.

23-Jebnoun, S. 2005. **Regulatory environment, risk and profitability of banks: the case of emerging market**. University of Paris 10 Nantes, working paper. From: http://www.univ-paris.fr.

24-Kummar, P. 2006. **Banking sector efficiency in globalised economy**. Deep and deep publications, New Delhi.

25-Lin, S. and Penn, H. and Gony, S. 2005. Risk Based Capital Adequacy in Assessing on Insolvency Risk and Financial Performance In Taiwan's Banking Industry. **International Business and Finance Research,** Vol. 19, pp. 111-153.

26- Murinde, V. and Yassen, H. 2004. **The Impact of the Basel Accord Regulations On Bank Capital and Risk Behavior: Evidence From The MENA Region.** Working Paper, The third international conference of the center for regulation and competition issues , policies and practices. University of Manchester.

27-Pasiourase, F. and Kosmidou, K. 2007. Factors Influencing the Profitability of Domestic and Foreign Commercial Banks in the European Union. **Research in International Business and Finance,**Vol. 21, pp222-237.

28-Pasiourase, F. and Tanna, S. and Zopounidis, C. 2009. The Impact of Banking Regulations on Banks Cost and Profit Efficiency: Cross-Country Evidence. **International Review of Financial Analysis**, Vol. 18, pp294-302.

29-Photiades, N. 2003. **Basel II and the minimum capital requirements.** Union of Arab bank.

30-Rime, B. 2001. Capital requirement and bank behavior: empirical evidence for Swaziland. **Journal of banking and finance,** Vol.25, pp.56-78.

31-Robert, B. 2005. **Basel II and developing countries: understanding the Implications.** Development destine studies institute, working paper.

32-Skander, J. 2008. The Welfare Cost of Bank Capital Requirement. **Journal of Monetary Economics**, Vol. 55, pp 298-320.

33-Stubbing, D. 2003. **Basel II and emerging markets. Reading in Basel II and its implementation for the Arab banking industry**. Union of Arab Bank.

34-Sunil, K. 2008. Basel II: challenges and risks. **Academy of banking studies Journal,** Vol.7, pp.109-130.

35-Walter, W. 2006. **The Basel accord: the implementation of II and the modification of I.** CRS report of congress, congressional research, CRS WEB.

المواقع الالكترونية:

http://www.ase.com.jo

http://www.cbj.com.jo

http://www.jsc.gov.jo

الملحق رقم: (1)

الجهاز المصرفي الأردني

مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني
(نهاية عام 2008)

1964	**البنك المركزي الأردني**	3

البنوك الأردنية

بنوك تجارية

1930	البنك العربي ش.م.ع	79	-	88
1956	البنك الأهلي الأردني	45	4	6
1960	بنك الأردن	62	14	8
1960	بنك القاهرة عمان	57	6	17
1974	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	98	3	10
1977	البنك الأردني الكويتي	40	8	2
1978	البنك التجاري الأردني	23	2	3
1978	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	10	-
1989	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	15	-	-
1989	البنك الاستثماري	8	-	-
1991	بنك الاتحاد	16	1	1
1993	بنك سوسيتيه جنرال – الأردن	16	-	-
1996	بنك المال الأردني	8	1	-

بنوك اسلامية

1979	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	56	10
1997	البنك العربي الاسلامي الدولي	18	-

البنوك غير الأردنية

1949	بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط	3	2
1951	البنك العقاري المصري العربي	9	3
1957	مصرف الرافدين	2	
1974	سيتي بنك ان ايه	2	-
1969	بنك ستاندرد تشارترد	9	2
2004	بنك الكويت الوطني	3	-
2004	بنك عودة	8	2
2004	بنك لبنان والمهجر	6	-

مؤسسات الاقراض المتخصصة

ملكية القطاع العام

1959	مؤسسة الاقراض الزراعي	21
1965	المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري	3
1966	بنك تنمية المدن والقرى	11

ملكية مشتركة

1965	بنك الانماء الصناعي*	4

شركات مراقبة أعمال الصرافة

في عمان	122
خارج عمان	76

مكاتب التمثيل

داخل المملكة لبنوك أجنبية	-
خارج المملكة لبنوك أردنية	5

■ تاريخ التأسيس.
■ عدد الفروع داخل المملكة بما فيها المركز الرئيسي.
■ عدد المكاتب.
■ عدد الفروع خارج المملكة.

*: تم إلغاء بنك الإنماء الصناعي كمؤسسة إقراض متخصصة بموجب قانون إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي لسنة 2008 رقم 2008/26 تمهيداً للحصول على ترخيص بنك لممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية.

الملحق رقم (2):

نسبة كفاية راس المال لدى البنوك التجارية الأردنية (%)

البنوك السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البنك العربي	17.07	18.7	17.36	16.53	23.26	22.75	16.2	16.98
بنك الإسكان	29.5	36.03	20.87	17.31	32.07	29.4	23.16	22.92
بنك القاهرة عمان	12.7	13.82	16.23	15.51	15.68	16.99	15.56	14.33
البنك الأردني الكويتي	18.1	15.6	15.57	13.13	15.61	14.97	14.99	15
بنك الإتحاد للادخار	18.1		13.99	18.08	16.96	31.05	23.23	19.58
البنك الأهلي	8.08	9.64	11.78	15.91	17.83	13.07	12.08	16.89
البنك الأردني للاستثمار	16.34	19.14	17.56	17.85	18.13	17.31	17.91	16.69
بنك الاستثمار العربي الأردني	31.4	26.87	26.54	23.22	22.33	32.75	23.2	21.02
البنك التجاري الأردني	-29	-39.48	21.12	19.59	17.4	18.09	13.04	15.32
بنك المال الأردني	23.85	19.87	18.16	24.75	23.2	21.55	20.14	21.81
بنك الأردن	13.96	13.89	15.71	16.06	15.22	14.81	13.37	13.72
بنك السوسيتيه جنرال		31.23	25.15	25.35	25.63	19.63	25.52	26.06
بنك المؤسسة العربية الأردنية				20.18	19.32	19.52	31.8	34.46

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية للبنوك التجارية

الملحق رقم (3): حجم الموجودات البنوك التجارية الأردنية (بالدينار الأردني)

البنوك السنوات	2002	2003	2004	2005
البنك العربي	14 714 153 000	15 477 112 000	16 815 144 000	16 815 804 000
بنك الإسكان	1 773 011 222	2 030 610 781	2 499 645 250	3 196 252 968
بنك القاهرة عمان	896 185 908	875 652 275	980 175 262	1 227 330 587
البنك الأردني الكويتي	625 121 036	717 685 211	886 311 258	1 409 470 590
بنك الإتحاد للادخار	371 424 702	392 722 306	510 660 717	652 410 491
البنك الأهلي	1 384 867 553	1 302 400 125	1 572 362 875	1 672 262 160
البنك الأردني للاستثمار	352 612 523	366 956 913	393 908 182	554 885 514
بنك الاستثمار العربي الأردني	362 513 874	376 014 579	404 447 912	477 797 560
البنك التجاري الأردني	260 540 837	116 990 334	220 546 661	363 145 363
بنك المال الأردني	273 418 141	309 083 808	415 957 008	698 362 190
بنك الأردن	806 548 259	901 654 157	958 920 200	1 182 082 026
بنك السوسيتيه جنرال	64 058 073	66 830 068	107 821 953	167 888 904
بنك المؤسسة العربية الأردنية	298 685 432	333 898 304	374 286 064	410 786 480

البنوك السنوات	2006	2007	2008	2009
البنك العربي	18 440 138 000	21 220 031 000	22 751 002 000	23 099 491 000
بنك الإسكان	4 096 450 307	5 020 071 766	5 430 579 044	6 090 337 737
بنك القاهرة عمان	1 178 849 516	1 319 245 230	1 462 244 466	1 746 913 976
البنك الأردني الكويتي	1 649 761 717	2 016 727 606	2 062 791 204	2 138 860 149
بنك الإتحاد للادخار	891 725 489	1 068 090 450	1 134 469 444	1 456 573 683
البنك الأهلي	1 740 841 639	1 976 151 767	2 106 172 872	2 256 082 371
البنك الأردني للاستثمار	671 915 191	699 126 874	683 282 263	666 715 026
بنك الاستثمار العربي الأردني	549 039 513	636 778 592	697 473 021	800 824 481
البنك التجاري الأردني	513 184 452	549 260 650	628 156 537	630 087 686
بنك المال الأردني	856 374 723	939 639 235	983 546 499	1 074 603 476
بنك الأردن	1 376 230 654	1 455 719 079	1 686 018 203	1 907 991 848
بنك السوسيتيه جنرال	162 794 399	221 921 355	275 841 242	300 579 393
بنك المؤسسة العربية الأردنية	517 654 162	610 180 052	587 606 228	610 981717

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية للبنوك التجارية

الملحق رقم (4): نسبة العائد على الأصول(ROA) لدى البنوك التجارية الأردنية (%)

البنوك السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البنك العربي	0.88	0.78	0.88	1.19	1.43	1.98	1.58	1.1
بنك الإسكان	1.24	1.11	1.23	2.25	2.33	2.22	1.87	1.09
بنك القاهرة عمان	-0.16	0.51	1.27	2.57	1.63	1.58	1.39	1.59
البنك الأردني الكويتي	1.62	1.93	2.11	1.82	2.43	2.25	2.38	2.1
بنك الإتحاد للادخار	0.88	-0.18	2.13	3.79	1.39	1.29	1.38	1.12
البنك الأهلي	-0.27	0	0.42	1.55	1.16	0.55	0.83	0.83
البنك الأردني للاستثمار	0.01	1.1	1.05	4.98	1.45	0.91	1.3	1.09
بنك الاستثمار العربي الأردني	0,87	1,17	1.26	1.8	1.52	1.1	1.69	1.34
البنك التجاري الأردني	-5.48	-0.01	1,68	3,48	2,08	2,26	1,49	0,88
بنك المال الأردني	2.06	2.63	2.98	3.05	2.11	1.44	1.55	0.12
بنك الأردن	1	0.84	1.1	1.96	1.86	1.68	1.95	1.4
بنك السوسيتيه جنرال	0.64	1.1	1.16	1.39	2.01	0.99	1.45	1.49
بنك المؤسسة العربية الأردنية	0.82	1.75	1.78	2.9	2.12	1.76	1.69	1.51

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية للبنوك التجارية

الملحق رقم (5): نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) لدى البنوك التجارية الأردنية (%)

البنوك السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البنك العربي	10.12	8.38	9.04	10.76	8.51	9.43	10.06	6.6
بنك الإسكان	8.3	8.09	9.77	19.21	11.42	12.67	11.05	7.47
بنك القاهرة عمان	-3.61	9.28	14.48	19.32	13.92	14.42	13.4	15.55
البنك الأردني الكويتي	17.56	20.37	22.23	24.9	20.85	20.46	19.4	16.22
بنك الإتحاد للادخار	9.91	-2.24	21.6	23.27	12.16	6.41	7.14	7.12
البنك الأهلي	-5.86	-0.01	6.63	14.61	9.56	5.5	8.61	8.71
البنك الأردني للاستثمار	0.07	0.11	10.05	39.92	13.21	8.66	10.35	7.76
بنك الاستثمار العربي الأردني	8.83	11.42	11.03	16.03	1.81	5.81	9.35	8.53
البنك التجاري الأردني	38.98	3.22	8.14	18.89	14.15	15.29	10.66	6.11
بنك المال الأردني	14.99	17.75	20.71	16.38	12.14	7.85	7.35	0.67
بنك الأردن	13.23	11.78	18.03	19.69	18.22	15.13	18.29	13.6
بنك السوسيتيه جنرال	5.28	8.66	7.83	10.61	12.99	8.08	8.27	8.47
بنك المؤسسة العربية الأردنية	8.45	16.61	15.49	22.48	16.71	13.65	11.66	9.6

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية للبنوك التجارية

الملحق رقم (6): نسبة هامش صافي الفائدة (NPM) لدى البنوك التجارية الأردنية (%)

البنوك السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البنك العربي	3.16	2.82	2 .72	3.46	4.14	3.92	3.57	3.34
بنك الإسكان	5.45	5.57	4.43	4.77	5.62	5.90	5.57	5.15
بنك القاهرة عمان	5.82	7.12	5.74	5.30	6.13	6.02	6.36	4.95
البنك الأردني الكويتي	5.28	5.67	5.10	4.37	4.78	4.75	5.46	5.36
بنك الإتحاد للادخار	3.26	4.00	3.45	2.92	5.26	4.75	5.46	5.36
البنك الأهلي	3.83	4.68	5.01	7.37	5.20	5.16	4.84	4 ,14
البنك الأردني للاستثمار	1.44	2.74	2.52	3.13	2.76	2.68	2.94	3.01
بنك الاستثمار العربي الأردني	3.99	4 .53	3.07	3.14	2.58	3.13	3.92	4.37
البنك التجاري الأردني	5.06	6.23	3.96	3.96	4.84	4.75	4.54	4.00
بنك المال الأردني	4.51	4.35	3.91	4.45	3.81	3.82	3.67	3.31
بنك الأردن	6.31	6.11	5.41	6.29	6.85	5.92	5.52	5.18
بنك السوسيتيه جنرال	6.24	5.30	5.04	5.70	4.92	4.59	5.22	4.33
بنك المؤسسة العربية الأردنية	4.81	5.50	5.30	5.33	4.67	4.71	5.59	4.77

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية للبنوك التجارية

(Abstract)

Impact of Applying Basel Capital Adequacy Requirements on Bank Performance "Case Study of Jordanian Commercial Banks "

Prepared by:

Hakima Gholami

Supervised by:

Prof. Dr. Ali Magableh

This study aims to investigate the impact of applying Basel II capital adequacy requirements on jordanian banking performance in two periods. The first period (2002-2006) which represent the period before applying Basel II capital requirement, and the second period (2007-2009) which represent the period after applying Basel II capital adequacy requirement. In order to know whether the application of capital adequacy requirements according to Basel II Led to improved performance of Jordanian commercial banks.

The importance of this study is to shed light on the importance of Basel II standards in the banking operations, as it will shed light also on the importance of capital adequacy requirements to maintain the strength and stability of the banking system, it is noted that the commitment of the Jordanian commercial banks with these standards is a major challenge under the high competition that taking place in the Jordanian banking system. This study was conducted on a sample of thirteen Jordanian commercial banks. This study used multiple regression for analyzing the impact of Basel II capital adequacy requirements on bank performance measured by these

indicators: return on asset, return on equity, and the net income margin. The results show that there is no statistically significant effect of the capital adequacy requirements on return on assets, as well as on the net profit margin after applying Basel II accord. Also results show statistically significant effect of the capital adequacy requirements on return on equity after the implementation of basel II capital adequacy requirements. This study recommends that the central bank of Jordan should control the implementation of Basel II capital standards by the commercial banks to improve the stability of the banking system.

Key word: Capital adequacy Requirement, Basel II, performance, commercial banks, Jordan.